الأمم المتحدة

A/62/PV.67

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **٦٧**

الثلاثاء، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الاجتماع التذكاري العام الرفيع المستوى، المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

البند ٦٦ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

تقرير الأمين العام (A/62/259)

مشروع القرار (A/62/L.31)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لصاحبة المعالي السيدة فييرا تومانوفا، وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية والأسرة في سلوفاكيا.

السيدة تومانوفا (سلوفاكيا) (تكلمت بالسلوفاكية؛ وقدم وفدها الترجمة الشفوية): حدد مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل لعام ١٩٩٠، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل لعام ٢٠٠٢ المبادئ والأهداف اللازمة لتهيئة ظروف مؤاتية لحياة الأطفال. وفي عام ٢٠٠٢، توجه الأمين العام كوفي عنان، في خطابه الافتتاحي للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين إلى أطفال العالم قائلا: ”خذلناكم نحن البالغين على نحو يدعو للأسى ... وعلينا، نحن الراشدين، أن نعكس قائمة جوانب الفشل هذه“ (A/S.27/PV.1، الصفحة ٣). وحتى بعد سنوات عدة من هذا، ما زلنا نسأل أنفسنا عما إذا كنا أحرزنا تقدما في جهودنا المشتركة المبذولة لبناء عالم ملائم للأطفال. هل هذا العالم صالح للراشدين؛ والأهم من ذلك، هل هو حقا ملائم للأطفال؟ وهل نحن البالغين نتصف بالمسؤولية في سلوكنا إزاء الأطفال؟ إن هذا السؤال موجه إلينا جميعا – نحن السياسيين والمواطنين.

إن مما يدعو إلى ارتياح كبير للغاية أن تكون حياة الأطفال مركز الاهتمام في مؤسسة كالأمم المتحدة. إلا أن من المؤسف أنه يتعين علينا أن نعالج هذه المسألة بوصفها مشكلة مستمرة ولم تحل.

وتعي جمهورية سلوفاكيا مغزى وأهمية حماية حقوق الطفل، وقد طبقت أهداف ومبادئ دورة الجمعية العامة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الاستثنائية المعنية بالطفل، المعقودة في عام ٢٠٠٢. وبدأت تجري تغييرات في البلد لتحسين أوضاع حقوق أطفالها وحمايتها.

وأساس اتفاقية حقوق الطفل الحقيقة المتمثلة في ضرورة حماية الأطفال في ممارستهم لحقوقهم. وأثناء الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٧، أجرت سلوفاكيا إصلاحات انعكست في تشريعاتها، لا سيما في ميادين التعليم والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وقانون الأسرة والقانون الجنائي والوصول إلى المعلومات والإدارة العامة. ومن المهم جداً من وجهة نظر حماية حقوق الطفل أنه تم اعتماد خطة العمل الوطنية للأطفال. ويجري تقييم واستكمال الخطة كل سنتين، والهدف من ذلك الإسهام في بناء نظام جيد لحماية حقوق ومصالح الأطفال. ولتنفيذ المهام التي نصت عليها خطة العمل، شاركت كيانات الدولة وكيانات غير تابعة للدولة على السواء، وجرى تحديد تدابير فردية لحماية حقوق الطفل وتعليمه. واعتمدت سلوفاكيا أيضاً البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، اللذين يتعلق أحدهما ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المطبوعات الخليعة، ويتعلق الثاني بمشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة.

وتنظم حقوق الأطفال في مختلف أنواع التشريعات في سلوفاكيا، بما فيها قانون الأسرة، والقانون المتعلق بالحماية القانونية الاجتماعية للأطفال والوصاية الاجتماعية، والقانون المتعلق بتقديم المساعدة في الاحتياجات المادية. وأنشئ بموجب قانون الحماية القانونية الاجتماعية للأطفال والوصاية الاجتماعية نظام تدابير تضمن الدولة بموجبه تقديم الحماية والدعم لجميع الأطفال والأسر، لا سيما في الحالات التي يكون فيها الوالدان لأسباب شتى غير قادرين على ضمان توفير الرعاية السليمة للطفل، أو غير مستعدين لذلك.

والسمة الخاصة المميزة لهذا التشريع تأثره بقانون الأسرة والقانون المدني والقانون الجنائي.

والعلاقة بين قانون الحماية القانونية الاجتماعية للأطفال والوصاية الاجتماعية وقانون الأسرة مهمة بشكل خاص لأن الأول ينظم الظروف التي تمثل شروطاً مسبقة لاتخاذ تدابير معينة في ميدان الحماية القانونية الاجتماعية للأطفال والوصاية الاجتماعية.

والتشريع المتعلق بحقوق الطفل مهم جداً هنا لأنه يستند إلى الحقوق الممنوحة للأطفال بموجب اتفاقية حقوق الطفل. وحق الأطفال في أن يطلبوا من هيئة ذات الصلة أو مقدم مساعدة أجنبية أو مؤسسة بلدية أو مؤسسة معتمدة مفوضة بحماية مصالح الأطفال يتجاوز مسؤوليات هذه المؤسسات. وحق الطفل محمي. ويمكن مخاطبة المدارس ومقدمي الرعاية الاجتماعية. والمؤسسات ذات الصلة ملزمة أيضاً بتقديم المساعدة الفورية للأطفال لحماية أرواحهم وحقوقهم. فضلاً عن ذلك، يعطي هذا التشريع الحق للأطفال في طلب المساعدة دون معرفة والديهم أو معرفة الأشخاص المسؤولين عن تربيتهم.

وبالنسبة للرعاية المؤسسية، كان أحد المجالات المهمة المثيرة للقلق ليس تقييم حالة الأطفال الذين في ملاجئ الأيتام فحسب، بل أيضاً تقييم حالة الموجودين في مدارس خاصة داخلية وفي ملاجئ الأيتام لإعادة التعليم ومراكز الأزمات في دور رعاية الطفل. وبيوت الأطفال. وأدى تطبيق هذا التشريع إلى تغييرات مهمة بالنسبة للأطفال الموجودين تحت رعاية مؤسسية.

وكان تقييم هذا التشريع إيجابياً، لأن العمل الذي اضطلع به نيابة عن الأطفال تحسن، كما تحسن العمل مع الأسر. وأسفر هذا عن انخفاض العدد الكلي للأطفال الذين يوضعون بأمر من المحكمة تحت رعاية مؤسسية. صحيح أنه

لم يتسنّ في بعض الحالات إقامة تعاون فعال مع البلديات، ولكن ما من شك في أن كون البلديات ملزمة بالإسهام مالياً في هذه الرعاية سيحسن مشاركتها.

وعلى الرغم من مساعي وجهود بلدنا لحماية أرواح وصحة وحقوق ومصالح الأطفال، ينبغي أن لا ننسى أنه يتعين علينا في جميع المشاريع التي يستفيد منها الأطفال أن نُبقي دائماً نصب أعيننا أن تحقيق مصالح الأطفال على أفضل وجه ينبغي أن يكون دائماً الاعتبار الأول في جميع هذه المشاريع لكي تتاح لكل طفل الفرصة لتنمية قدراته أو قدراتها الفردية.

وأود أن أشدد هنا على أن هذا الموضوع ليس مهماً للغاية في إطار الأمم المتحدة فحسب، بل إنه مهم أيضاً في إطار مجلس أوروبا، الذي تترأسه حالياً سلوفاكيا. وأود أن أشدد على التزامنا بتهيئة عالم صالح للأطفال تراعي فيه التنمية البشرية المستدامة لتلبية مصالح الطفل على خيره وجه، وتقوم على مبادئ الديمقراطية والمساواة وعدم التمييز والسلام والعدالة الاجتماعية والشمول، وعلى أن جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، غير قابلة للتجزئة ومتعاضدة ومتشابكة.

ونؤيد تأييداً كاملاً مشروع الإعلان الختامي لهذا الاجتماع، ونحن مستعدون لتنفيذه. ونرى أن الجرائم التي ترتكب ضد الأطفال الأبرياء ينبغي أن تعتبر الأكثر وحشية ولاإنسانية، وينبغي عدم التسامح على الإطلاق فيما يتعلق بانتهاكات القانون من هذا القبيل لأن عواقبها على الأطفال يكون من الصعب التخلص منها وتمثل عبئاً ثقيلاً على الطفل مدى حياته أو حياتها كلها. وإذا كنا نتسامح في ميادين أخرى من حياة المجتمع، فإننا ينبغي أن نفكر أيضاً بوضع معايير أكثر كفاءة للقضاء على الأنشطة التي تمارس ضد من ينبغي أن نعتني بهم أكثر من أي شيء آخر – أطفالنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة إسبيرانزا كابرال، وزيرة الرعاية الاجتماعية والتنمية في الفلبين.

السيدة كابرال (الفلبين) (تكلمت بالانكليزية): بداية، اسمحوا لي أن أعرب عن إدانة حكومتي بأقوى العبارات الهجوم الإرهابي الذي وقع في الجزائر هذا الصباح، وخلف قتلى عديدين، من بينهم عدة موظفين تابعين للأمم المتحدة. وتأسى الفلبين لما حل بشعب الجزائر والأمم المتحدة وأسر الضحايا.

رسالة اتفاقية حقوق الطفل، التي اعتمدت في عام ١٩٨٩، واضحة جداً. ففي حين أن أطفالنا يتمتعون بحقوق متساوية وغير قابلة للتصرف بوصفهم بشراً، فإنهم يحتاجون لرعاية وحماية خاصتين ليحققوا كامل إمكانياتهم. وقد لبينا جميعنا هذا النداء، وأصبحت الاتفاقية الآن أكثر صك دولي تمت المصادقة عليه، موفرة إطاراً لخطط العمل الوطنية والإقليمية من أجل الأطفال.

وقد مرت خمس سنوات منذ انعقاد دورة الأمم المتحدة الاستثنائية التاريخية المعنية بالطفل، التي أوجدت رؤية مشتركة لـ ”عالم صالح للأطفال“. والوثيقة الختامية لهذه الدورة، التي تكمل إعلان الألفية، تتصل بالأهداف الإنمائية للألفية. والهدف النهائي تهيئة عالم ملائم للأطفال، يحصل فيه جميع الأطفال على أفضل بداية ممكنة في الحياة، ويتلقون تعليماً جيد النوعية، وتتاح لهم فرصة النمو لتحقيق إمكانياتهم الكاملة. والعالم الملائم للطفل هو العالم الذي تُحترم فيه حقوق الطفل، وتزدهر فيه الديمقراطية، ولا يكون الفقر فيه عائقاً لا يمكن التغلب عليه يحول دون تقدم الإنسان.

وتتصدر الأهداف الإنمائية للألفية وبرنامج ”عالم صالح للأطفال“ قائمة أهداف حكومة الفلبين، وتتعاون الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع

الإنمائي الدولي عن كثب منذ عام ٢٠٠٠ لتحقيق هذه الأهداف. وقد جرى إدماج هذه الأهداف نفسها في خطة الفلبين الإنمائية المتوسطة الأجل، التي تغطي الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠، وخطة العمل الوطنية للأطفال التي تغطي الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠.

في فترة الخمس سنوات التي أعقبت انعقاد الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، سُنّت قوانين جديدة لمنفعة الأطفال. ومن بين هذه القوانين قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠٠٣؛ والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال لعام ٢٠٠٣؛ وقانون مكافحة العنف ضد النساء وأطفالهن لعام ٢٠٠٤؛ وقانون فحص الأطفال حديثي الولادة لعام ٢٠٠٤؛ وقانون عدالة الأحداث ورعايتهم لعام ٢٠٠٦.

وقد خبرت الفلبين نفسها قيمة الجهود الموحدة والمتضافرة والتدخلات المستمرة لتحسين حالة أطفال الفلبين. وتقرير منتصف المدة الذي أعدته الفلبين عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يبين المكاسب الكبيرة التي حققها البلد، والأمر الذي يترجم إلى تحسين حالة أطفالنا.

فبالنسبة للتعليم الابتدائي والثانوي مثلاً، معدلات التحصيل، موزعة حسب نوع الجنس، تميل بصورة عامة لصالح الفتيات. وصافي معدل التحاق الفتيات بالتعليم على المستويين الابتدائي والثانوي أثناء العام الدراسي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ تجاوز معدل التحاق الأولاد.

وقد تحققت مكاسب واضحة على مدى الـ ١٥ عاماً الماضية في تخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع، الذي أظهر انخفاضاً من ٥٧ حالة وفاة إلى ٢٤ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية. وأُبقي معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أقل كثيراً من النسبة الوطنية المستهدفة، وهي أقل من ١ في المائة من عدد السكان.

ويبين تقرير الفلبين لعام ٢٠٠٧ عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أن البلد حقق تقدماً كبيراً، لا سيما في تخفيض حدة الفقر والتغذية والمساواة بين الجنسين وتخفيض وفيات الأطفال ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى، وكذلك الوصول إلى مياه الشرب المأمونة والمراحيض الصحية. ويبين التقدم الذي أحرز لصالح الأطفال أثناء هذه المدة ما يمكن إنجازه عندما يتحقق الاتساق بين الالتزامات والموارد والإرادة السياسية.

وفي حين أن جهودنا الموحدة أسفرت عن نتائج واعدة، لا تزال توجد تحديات حرجة. فالعديد من الأهداف الرئيسية المتعلقة بالبقاء والتنمية والحماية، التي حددت في مؤتمر القمة المعني بالطفل وفي دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، لم تلب بعد في ميادين هامة جداً. وتنوي الفلبين العمل بجهد أكبر على الأهداف المتعلقة بالحصول على الرعاية والتنمية الشاملتين في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي ووفيات الأمهات أثناء فترة النفاس، وكذلك الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية.

وللأطفال دور مهم يؤدونه في وضع وتنفيذ برنامج عالم صالح للأطفال. ويجب أن نحترم حقهم في التعبير عن أنفسهم والمشاركة في المسائل التي تؤثر عليهم. وللفلبين تجربة ثرية في إشراك الأطفال بطريقة مؤثرة في اتخاذ القرارات، والدعوة، وتخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم جميع المسائل التي تؤثر على حقوقهم.

ومن التطورات الرئيسية في الفلبين بالنسبة لمشاركة الأطفال اعتماد الإطار الوطني لمشاركة الأطفال. ويوفر هذا الإطار معالم إرشادية تتعلق بمشاركة الأطفال مشاركة كاملة في التخطيط وحلول التنفيذ، إدراكاً منا بأن الأطفال أنفسهم

أفضل من يدافع عن حقوقهم. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، استضافت الفلبين أول مؤتمر للأطفال يعقد في جنوب شرق آسيا وركز، تمشياً مع جدول أعمال الدورة الاستثنائية هذه، على كوارث فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاتجار بالأطفال ونوعية التعليم. وقبل بضعة أيام، عُرض نداء الأطفال من أجل العمل على وزراء الرعاية الاجتماعية والتنمية في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا لينظروا فيه.

وفي صميم برنامج عالم صالح للأطفال رؤية للعالم الذي نريده لهم، وإدراك للعقبات الرئيسية التي تمنعنا من تحقيق هذه الرؤية والحاجة للعمل الجماعي للتغلب على هذه العقبات. ونعتقد أن الإعمال الشامل لحقوق الطفل يتطلب تعاون جميع قطاعات المجتمع. ولا يمكن تحقيق أهدافنا إلا بشراكة وتضامن داخل البلد الواحد وبين البلدان.

ويبدأ التغيير اللازم في جميع أنحاء العالم لحماية حقوق الطفل بالإجراءات التي نتخذها جميعنا. يجب أن تقوم كل جهة بدورها – الحكومات والمنظمات غير الحكومية والوالدان والأسر والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني كله، بمن في ذلك الأطفال أنفسهم. ورؤيتنا المشتركة توحدنا والرسالة واضحة: لن نستطيع تغيير الاتجاه لصالح أطفالنا إلا بالعمل معاً وبناء الشراكات وتعبئة الموارد.

وتؤيد حكومة الفلبين تأييداً كاملاً مبادئ وأهداف ”عالم صالح للأطفال“، وتعلق أهمية كبيرة على تنفيذه على الصعيدين الوطني والعالمي. ونؤكد مجدداً التزامنا بتعزيز وحماية حقوق الطفل، ونعترف بالمعايير القانونية المحددة في اتفاقية حقوق الطفل – التي تمثل حجر زاوية لإجراء المتابعة للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. ونحث وفود أطفالنا، كما شاركوا في هذه المتابعة للدورة الاستثنائية، على أن يظلوا جهات فاعلة هامة، تكيِّف آراؤهم وأفعالهم عالم الغد، وبذلك يقومون بدور قيادي نحو مستقبل أكثر إشراقاً.

دعونا نمضي قدماً معاً في شراكة لتحقيق رؤيتنا المشتركة: عالم جدير بأطفاله.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة نزهة الصقلي، وزيرة الأسرة والتنمية الاجتماعية والتضامن في المغرب.

السيدة الصقلي (المغرب): بداية، أود أن أعبر للوفد الجزائري وللشعب الجزائري عن تعازيّ الحارة وتضامني الصادق على أثر الأحداث الأليمة التي عرفتها الجزائر الشقيقة هذا اليوم.

يسعدني أن أتقدم بتهاني الخالصة للسيد سرجيان كريم على رئاسته الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، وأتمنى له ولفريقه كامل التوفيق.

كما يشرفني أن أتناول الكلمة أمامكم بمناسبة عقد هذا اللقاء لتقييم إعمال خطة العمل الدولية، ”عالم صالح للأطفال“، بهذا المستوى الرفيع والمتنوع من التمثيل.

لقد تبلورت الإرادة السياسية للمملكة المغربية في مجال حقوق الإنسان من خلال إنشاء عدد من الهيئات الساهرة على ضمان الحقوق والحريات، من قبيل مجموعة من الهيئات، وخاصة المرصد الوطني لحقوق الطفل، الذي ترأسه صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم، بوصفه مؤسسة تسهر على تتبع وتنسيق قضايا الطفولة في المغرب ومواجهتها بجرأة وفعالية، وتقديم حلول ناجعة على أرض الواقع، بناءً على التوجيهات الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس من أجل النهوض بكل الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية وحرصه الخاص، من خلال خطبه وأنشطته الميدانية، على جعل كل ما يتعلق بالطفولة في صدارة الأولويات.

وفاءً من المملكة المغربية بالتزاماتها الدولية، وبفضل الإجماع الوطني الذي يحظى به ملف الطفولة، تم القيام بمجموعة من المراجعات والتعديلات النوعية والجوهرية، التي اهتمت أساساً بإدماج مفهوم المصلحة الفضلى للطفل في جميع النصوص القانونية المتعلقة بالطفل.

وقد تمت متابعة مسيرة تأهيل التشريعات الوطنية بإقرار مدونة جديدة للأسرة، مكنت المغرب من وضع أسس بناء مجتمع ديمقراطي وحديث، مبني على قيم المساواة والعدل، تقوم فيه الأسرة بالدور الريادي الذي أكد عليه كل من الإعلان العالمي وخطة العمل ''عالم صالح للأطفال''. كما تم من خلالها تبني مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين الزوجين في تكوين ورعاية الأسرة، وهو ما يسمح بتربية الأطفال على قيم المساواة وإلغاء كل مظاهر التمييز المبنية على أساس نوع الجنس.

وقد تم تتويج هذه الإصلاحات بتعديل قانون الجنسية، بحيث يمنح النساء الحق في إعطاء جنسيتهن لأبنائهن من آباء أجانب، على سبيل مساواتهن بالرجال. هذه الإنجازات على المستوى التشريعي صاحبتها إنجازات أخرى على المستوى السياسي، نذكر منها إشراك النساء في اتخاذ القرار، الذي تمثل في انتخاب ٣٥ امرأة لأول مرة لمجلس النواب سنة ٢٠٠٢، وكذا في تعيين ٧ نساء وزيرات لأول مرة في الحكومة الحالية التي تم تعيينها منذ شهرين فقط.

وفي إطار تنفيذ قرارات الهيئات الدولية، المتعلقة بالإعلان العالمي ''عالم صالح للأطفال'' تم تنظيم ملتقى تحت شعار ''عقد من أجل الطفل''، احتشدت له مختلف القطاعات الحكومية والجمعيات العاملة في مجال الطفولة، وثلة من الخبراء الوطنيين، وساهم فيه الأطفال أنفسهم من خلال برلمان الطفل والمجالس الجماعية للأطفال، في حوار وطني واسع دام أكثر من سنة، بهدف إعداد خطة عمل وطنية للطفولة للعقد ٢٠٠٦-٢٠١٥. وتم تقديم الوثيقة النهائية للخطة خلال المؤتمر الوطني الحادي عشر لحقوق الطفل، المعقود يومي ٢ و ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧، تحت شعار ''الاستثمار في الطفولة دعامة للتنمية البشرية''.

وتركز خطة العمل الوطنية ''مغرب جدير بأطفاله'' على أربعة أولويات أساسية يتعين تحقيقها بحلول سنة ٢٠١٥، تتعلق بضمان ودعم الحياة الصحية للأطفال، وتوفير تعليم جيد النوعية، وحماية الأطفال من كل أشكال العنف، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية.

وإلى جانب البرامج المرتبطة بالمجالين الصحي والتربوي، تشكل حماية الأطفال إحدى أولويات الحكومة. وقد استهلت في هذا المجال مجموعة من البرامج تتعلق بالحماية الاجتماعية، نخص منها بالذكر إنشاء وحدات حماية الطفولة لمعالجة القضايا المرتبطة بالعنف ضد الأطفال والحد من انتشار هذه الظاهرة، وقد تم لغاية الآن إنشاء وحدتين نموذجيتين، على أساس تعميم المشروع ليشمل كافة التراب الوطني؛ وبرنامج إدماج الأطفال الذين يعيشون في الشارع؛ وبرنامج ''إنقاذ''، الموجه لمعالجة أوضاع الطفلات الخادمات.

إن القضايا المرتبطة بالطفل في كل تفرعاتها هي من القضايا التي تستدعي وضع آليات عملية للتنسيق بين كل المتدخلين. وجميع البرامج الحكومية المتعلقة بمجالات الصحة والتعليم والتربية والحماية القانونية والاجتماعية وغيرها من المجالات الأخرى، وخاصة تلك المرتبطة بمحاربة الفقر والتهميش والسكن غير اللائق وتوفير التجهيزات الأساسية، جاءت بها جميعها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وفي هذا السياق، نحرص على جعل قضايا الطفولة في صلب برامج هذه المبادرة التي دعا إليها جلالة الملك محمد السادس في أيار/مايو ٢٠٠٥. وتبني هذه المبادرة على سياسة

عامة متكاملة لإدارة التنمية البشرية والتأهيل الاجتماعي والإدماج والتضامن.

إن المملكة المغربية، إذ تسجل أهمية التقارير المعروضة أمامنا في هذا اللقاء بما تتضمنه من معطيات ومعلومات، تؤكد بهذه المناسبة على أهمية وضرورة تثمين التجارب الناجحة وتطوير آليات التنسيق لتبادل التجارب، حتى نحفظ للأطفال حقهم في النمو السليم ونصون حقوقهم ونضمن لهم الحماية اللازمة التي أقرتها تشريعاتنا الوطنية والمواثيق الدولية التي صادقنا عليها. وفي مقدمتها خطة العمل الدولية لتحقيق ''عالم صالح للأطفال''.

وبهذه المناسبة لا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر لكل الشركاء، وفي مقدمتهم وكالات منظومة الأمم المتحدة، وخصوصاً مكتب اليونيسيف في المغرب، وذلك على أوجه الدعم التي قدمها لنا خلال إعداد الخطة الوطنية.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن لدى المملكة المغربية إرادة سياسية قوية لمواصلة وبذل كل الجهود وتوفير كل الإمكانيات الضرورية لتمكين الأطفال وحمايتهم. فنحن معكم نضم صوتنا إلى جميع الأصوات التي تسعى لتحقيق عالم السلم والسلام والتعايش بين الشعوب، عالم ينبذ كل أشكال اللاتسامح والعنف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ماريا روزاريا بندي، وزيرة الأسرة في إيطاليا.

السيدة بندي (إيطاليا) (تكلمت بالإيطالية، وقدم الوفد نصاً بالانكليزية): يشرفني أن أكون شاهدة في هذا المحفل على التزام الحكومة الإيطالية بالأطفال وأن أؤكد هدفنا المشترك المتمثل في السعي معاً لتحقيق الرفاه للفتيات والأولاد في كل مرحلة وفي كل بعد من حياتهم.

العالم الذي يصلح للأطفال عالم يصلح للجميع. وتلخص هذه الجملة الروح التي أيدت بها حكومتنا الإعلان الختامي للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل المعقودة عام ٢٠٠٢. إنها تعبر عن أعلى أشكال مسؤوليتنا كبالغين تجاه العالم ككل وتجاه مستقبله.

وهذا يعني بالنسبة لإيطاليا التحدي المتمثل في وضع سياسة وطنية ودولية تسلم بقيمة الطفل واستقلاله الذاتي ومنظوره بوصفها أرصدة لا غنى عنها في الترويج لنمو ثقافي ومدني واقتصادي أكثر إنصافا وأفضل توزيعا وأطول أمدا. وفي إطار الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا، إيطاليا ملتزمة التزاماً قوياً بتنفيذ أهداف دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعقودة في عام ٢٠٠٢. ونعبر عن هذا الالتزام من خلال دعمنا لمختلف المنظمات الدولية المختصة، لا سيما اليونيسيف، التي تعدّ إيطاليا من كبار المساهمين فيها.

وتبين البيانات الواردة في التقرير الذي نشرته اليونيسيف قبل قليل أنه، على الرغم من التقدم الذي أُحرز، لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله لتحقيق أهداف عام ٢٠٠٢. والقرار المتعلق بحقوق الطفل، الذي ستعتمده الجمعية العامة في غضون الأيام القليلة القادمة، يدعونا إلى مواصلة بذل جهودنا لتوفير حماية ملموسة وفعالة من جميع أشكال العنف والاستغلال. وترحب إيطاليا، بارتياح كبير، بالقرار التاريخي الذي أنشئت بموجبه وظيفة الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال. وقد كافحت إيطاليا طويلا من أجل فرض حظر دولي على أي شكل من أشكال العقوبة البدنية. ونأمل أن يتسنى التعبير عن هذا الهدف بوضوح في قرار الجمعية العامة بشأن حقوق الطفل في العام المقبل.

إن الالتزامات التي وقّعتها إيطاليا في أيار/مايو ٢٠٠٢ جرى تأكيدها في العام نفسه في خطة العمل الوطنية الشاملة للفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤ التي كررت التأكيد على مركزية علاقة الطفل والطفلة أو الشاب والشابة مع

أسرته أو أسرتها. وأود التذكير بالالتزام بضمان أن تكون لكل طفل أسرة. وفي إيطاليا في منتصف التسعينيات، كان ما يناهز ٣٠ ٠٠٠ طفل يعيشون في المؤسسات. واليوم، بفضل برنامج إغلاق بيوت الأيتام القديمة، يعيش ١٣ ٠٠٠ طفل في مجتمعات أسرية ذات جودة ووُضعوا في برامج التبني وبيوت رعاية الأطفال.

وقد حسّنت إيطاليا إجراءات التبني الدولية لكي تتماشى مع اتفاقية لاهاي، فخلال السنوات الخمس الماضية، استقبلنا ١٦ ١٣٧ طفلا أجنبيا تبنتهم أسر إيطالية. وفي إطار التعاون الإنمائي، استكملت إيطاليا في عام ٢٠٠٤ مبادئها التوجيهية الإنمائية بشأن المسائل المتصلة بالقصّر. وهي تواصل تنفيذ إجراءات في مختلف بلدان العالم لمكافحة سوء التغذية ووفيات الرضع، وتوفير التعليم الأساسي والرعاية الصحية الاجتماعية للقصّر، وإنشاء نظام العدالة للأحداث، ومكافحة أسوأ أشكال الاستغلال، مثل تشغيل الأطفال، وتجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة، والاستغلال الجنسي والاتجار.

وخلال السنوات الأخيرة، اتُخذت خطوات في إيطاليا في إطار الوقاية، والحماية وإعادة التأهيل للأطفال، من الاستغلال الجنسي والاقتصادي ومن كل أشكال العنف. وقد عززت إيطاليا هذا الالتزام بإقرار القوانين المعتمدة مؤخرا والتي تشدد العقوبات على مثل تلك الجرائم، ومن خلال إنشاء مصرف للبيانات يوفر معلومات أفضل، ويعزز الرصد واستراتيجيات الوقاية بشأن هذه المسألة المعقدة.

وتلتزم إيطاليا أيضا بصياغة تدابير فعالة جديدة ضد استغلال عمل الأطفال، وهو الموضوع الذي اختير موضوعا رئيسيا لدورة الجمعية العامة في عام ٢٠٠٨. ومن خلال الجهود المشتركة للمؤسسات العامة، وأصحاب العمل، والمنظمات والنقابات العمالية، والمنظمات غير الحكومية، نركز في المقام الأول على تخفيض معدل ترك المدارس قبل إكمال الدراسة، وعلى تحديد الوعي بالأبعاد الدولية لهذه الظاهرة.

وبوصفي وزير السياسات المتعلقة بالأسرة، أود التأكيد على المسؤولية الأساسية للأسرة – جميع الأسر – عن حماية ورعاية ونمو وتنمية البنات والأولاد. ولذلك من المهم الآن، أكثر من أي وقت مضى، تضمين هذا المفهوم في مشروع الوثيقة الختامية لهذا الاجتماع.

وفي هذا الشأن، واعتبارا من عام ٢٠٠٦، ظلت الحكومة الإيطالية تسعى إلى افتتاح مرحلة جديدة أقوى للاستثمارات والأعمال لصالح الأطفال والمراهقين وأسرهم. وتم توفير موارد هامة جديدة لتطوير نظام عالي الجودة لخدمات التربية الاجتماعية للأطفال، ولمنع العنف وسوء المعاملة، وللقضاء على الفقر ودعم الأبوة والأمومة، وتحسين مستوى المعيشة وعملية الاندماج الاجتماعي للقصّر الأجانب. وخلال أقل من عامين استثمرنا ما يزيد على ٤ بلايين يورو في تحقيق تلك الأهداف.

ونحن ندرك أن بلدنا لم يحقق بعد كل أهدافه. ولهذا السبب، نعمل على إعداد خطة عمل وطنية جديدة، ونرغب في تنفيذها بمشاركة واسعة النطاق من جانب المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وأن يكون للأطفال دور قوي واستباقي فيها. وقد حددنا ستة مجالات أولوية للتدخل فيها. ونريد تشجيع وتعزيز كل أشكال المشاركة المباشرة من جانب الأطفال في الحياة المدنية من خلال التزام المؤسسات الوطنية والمحلية بهذه الغاية. ونعتزم إنشاء تحالف في التعليم من أجل تعزيز نمو الأطفال واستقلالهم الذاتي باعتبارهم أشخاصا. ونحن على اقتناع بأن التعليم مصلحة مشتركة وتتطلب جهدا مشتركا. والعمل الحازم من أجل تخفيف فقر الأطفال مسألة ملحة للغاية.

وقد حولت إيطاليا نفسها من بلد مصدّر إلى بلد مستقبل للهجرة. وتثير الهجرة غير الشرعية مسائل تود إيطاليا التصدي لها من خلال استلهام مبادئ المشروعية والتضامن. ونحن ملتزمون بتشجيع الإجراءات المتعلقة بالقصّر الأجانب التي تأخذ في الاعتبار السن ونوع الجنس والخلفية العرقية أو الدينية للأطفال، ولا سيما ذوي الانتماء العرقي إلى الروما أو السنتي، وذلك في إطار نهج متكامل يحمي الأطفال ويحترم مبدأ وحدة الأسرة.

إننا ننظر في إصلاح النظام القضائي من أجل تعزيز حماية الأطفال والأسر من خلال تعيين قضاة خاصين. ونرغب في تعزيز شبكة الخدمات الصحية والتعليمية لكفالة اتساق مستوى الخدمات في كل أنحاء الوطن.

وينبغي لنا أن نعترف بالأطفال والمراهقين كفرقاء وشركاء في الخيارات المتعلقة بهم. ويجب أن نتجاوز فكرة النظر إلى الطفل على أنه مشكلة، أو مادة سلبية تخضع لتصرف البالغين، أو أسوأ من ذلك، النظر إليه وكأنه من ممتلكات الأسرة. ومثل هذا النهج ينظر إلى الأطفال من ناحية تحولهم إلى بالغين في وقت غير محدد في المستقبل، بدلا من النظر إليهم بوصفهم حقيقة قائمة اليوم.

وبدلا من ذلك، علينا أن نشجع سياسة تستجيب بفعالية إلى حالات الطوارئ والحقوق التي ما زالت غير معترف بها، ولكنها قادرة أيضا على مصاحبة وتشجيع الحياة الطبيعية للأطفال. ولذا يجب أن نعطي الأطفال صوتهم – الأولاد منهم والبنات – وأن نصغي إليهم. وبهذه الطريقة فقط يمكننا أن نعترف بمواطنتهم الكاملة وأن نفتح الطريق أمام تربية جديدة في التنمية البشرية التي تساعدنا جميعا، أطفالا وبالغين، لكي نبني معا عالما أفضل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خواو بابتيستا كوسوموا، رئيس المجلس الوطني للأطفال، ووزير المساعدة الاجتماعية وإعادة الإدماج في أنغولا.

السيد كوسوموا (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الانكليزية): بالنيابة عن حكومة بلدي وشعبي، أود أن أعرب عن التعازي لضحايا أعمال العنف التي وقعت في الجزائر اليوم ولأسرهم.

وبالنيابة عن وفد بلدي وبالأصالة عن نفسي، أود أن أرحب بأعمال هذا الاجتماع الخاص المعني بالأطفال. وهذا الاجتماع له أهمية خاصة بالنسبة لأنغولا نظرا لأن أغلبية سكانها من صغار السن. فما يناهز ٦٠ في المائة من سكان أنغولا دون الثامنة عشرة من العمر. وكفالة رفاه هذه الفئة من السكان وحماية حقوقها الأساسية أمر أساسي وهدف استراتيجي للحكومة. وفي إطار برنامج العمل الوطني لمتابعة وتنمية وحماية الأطفال، وفقا لما أوصى به مؤتمر القمة العالمي لعام ١٩٩٠ المعني بالطفل، قدمت حكومة أنغولا تقريريها للعامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ إلى اللجنة المعنية برصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، عقدت الحكومة المنتدى الوطني الأول بشأن رعاية وتنمية الطفولة المبكرة في أنغولا، حيث تم اعتماد عشرة التزامات متعلقة بأعمال حقوق الأطفال. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أنشأ مجلس الوزراء لجنة وزارية لتنسيق الأنشطة المتعلقة بالطفولة المبكرة، ضمت ١٦ قطاعا وزاريا ومعهدا للأطفال، وترمي بشكل رئيسي إلى تشجيع المبادرات لصالح الأطفال دون الخامسة من العمر. وفي حزيران/يونيه من هذا العام، ناقش منتدى رعاية وتنمية الطفولة المبكرة، في اجتماع استمر ثلاثة أيام، التدابير التي من شأنها الإسهام في تطبيق المادة ٣٠ من الدستور، والتي تنص على أن للأطفال أولوية مطلقة، ولذا يجب أن

يتمتعوا بحماية خاصة من الأسرة والدولة والمجتمع بغية كفالة نموهم الكامل.

وفي نيسان/أبريل الماضي، وافقت الحكومة على إنشاء المجلس الوطني للأطفال، بوصفه جهازا لتقييم ومتابعة ورصد تنفيذ سياسة حماية الطفل وتنميته وإجراءات الهيئات الوطنية المسؤولة عن التنفيذ. وباعتبار المجلس كيانا قانونيا ومتمتعا باستقلال ذاتي في التمويل والإدارة، فهو مؤلف من ٣٥ مستشارا، يمثل ١٧ منهم الحكومة ويمثل الـ ١٨ الآخرون المجتمع المدني، وبالتالي يعكسون حقيقة كونه نتيجة لعملية شفافة ونشطة وواسعة النطاق.

وما زالت حكومة أنغولا، منذ العام ٢٠٠٢، تنفذ استراتيجية جديدة لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالإيدز. وفي عام ٢٠٠٤، أقرت الحكومة قانون الإيدز، الذي نص على الأحكام القانونية لحماية الأطفال ضد وصمة العار والتمييز، الأمر الذي أدى إلى إنشاء المعهد الوطني للإيدز في عام ٢٠٠٥. ووفقا للدراسات التي أُجريت في عام ٢٠٠٤، فإن معدل الإصابة بالإيدز في أنغولا يقع في حدود ٣,٩ في المائة، مما يعني أنه منخفض نسبيا بالمقارنة مع المعدلات في بلدان أخرى في المنطقة.

إن إحدى أولويات حكومة أنغولا تتمثل في تعزيز القدرات الوطنية لتنشيط وتأمين توفير الخدمات الأساسية لصالح النساء والأطفال. وفي هذا الشأن، واعتبارا من عام ٢٠٠٥، اعتزمنا وضع خطة استراتيجية عريضة لتخفيض معدل وفيات الرضّع والأمهات أثناء النفاس والنهوض بالحياة الصحية. ونأمل بحلول عام ٢٠٠٩ أن نكون قد خفضنا بنسبة ٥٠ في المائة المعدل الحالي لوفيات الأطفال دون الخامسة من العمر، وبنسبة ٣٠ في المائة معدل سوء التغذية للأطفال دون الخامسة من العمر، وبنسبة ٣٠ في المائة معدل وفيات الأمهات أثناء النفاس.

إننا نرغب كذلك في توفير الحياة الصحية، وتتضمن جهودنا في هذا المجال خطة استراتيجية لخفض وفيات الرضّع والأمهات أثناء النفاس للفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨. وتسلّم الحكومة بأن الحصول على مياه الشرب وشروط النظافة الصحية شرط أساسي لتحسين الصحة العامة وخفض معدلات الإصابة بالأمراض والوفاة. وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام، أدى القانون الوطني للمياه إلى إصلاح السياسة العامة في قطاع مرافق الصحة العامة وتعزيز الشراكة في الإدارة المتكاملة لموارد المياه، مما يؤدي إلى توسيع نطاق الحصول على مياه الشرب.

إن المحافظة على رفاه الأطفال لا تعني المحافظة على صحتهم فحسب، بل تعني أيضا توفير التعليم الجيد لتحويلهم إلى عناصر للتنمية الوطنية في المستقبل. وتنفذ الحكومة حاليا إصلاحات في مجال التعليم، تهدف، من بين أمور أخرى، إلى تأمين التعليم الأساسي الشامل لجميع الأطفال من سن السادسة إلى سن الثامنة عشرة وتعزيز قدرة المعلمين وجدارتهم.

ويقوم المعهد الوطني للأطفال في أنغولا، بمساعدة من اليونيسيف، بتنسيق المبادرات المتعددة القطاعات لمكافحة الاتجار بالأطفال في أجزاء معينة من البلد. وفضلا عن ذلك، يجري استعراض خطة العمل واستراتيجية الوقاية ضد الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال من أجل اقتراح تدابير أكثر ملاءمة للمشاكل المعاصرة ولتعزيز استراتيجية الحكومة في هذا المجال.

ولتوجيه اهتمام أكبر وتوفير علاج أنجع لحالات العنف ضد الأطفال، لا سيما ضد الإناث، أُنشئت الدائرة

المعنية بالعنف ضد الأطفال في المديرية الوطنية للتحقيق الجنائي في أنغولا.

ومنذ تحقيق السلام في عام ٢٠٠٢، اتخذت أنغولا خطوات حاسمة نحو تحسين ظروف حياة السكان، سواء من خلال حشد الموارد أو من خلال توفير إدارتها على نحو أكثر فعالية وعناية، من أجل تحقيق عالم صالح للأطفال. ونعتقد أن استراتيجيات النهوض بالأطفال تتطلب سياسة لمكافحة الفقر. فالفقر له آثار سلبية على الأمهات، مما يؤدي إلى آثار سلبية على الأطفال. وبالتالي، فإن إحدى أولويات السياسة الإنمائية في أنغولا تتمثل في تأمين رفاه السكان من خلال تخفيف الفقر.

وفي الختام، أود أن أكرر تأكيد الالتزام الراسخ لفخامة رئيس أنغولا ورئيس الحكومة، السيد هوزي إدواردو دوس سانتوس، بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، وإبقاء حالة أطفال أنغولا في محور اهتمامه وبرامجه. ويأمل وفد بلدي أن يخدم الإعلان وخطة العمل اللذان سيُعتمدان في ختام هذا الاجتماع مصالح الأطفال في كل أنحاء العالم وأن يعززا تصميمنا الراسخ على القيام بمسؤولياتنا لتحقيق ذلك بشكل كامل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة مثابيسا أنجلين ليبونو، وزيرة شؤون المساواة بين الجنسين، والشباب والرياضة والترفيه، لمملكة ليسوتو.

السيدة ليبونو (ليسوتو) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشارك الوفود الأخرى في تقديم التعازي الحارة إلى شعب الجزائر بسبب المأساة التي حلت به هذا الصباح.

واسمحوا لي أن أتقدم بالتحيات الأخوية من حكومة وشعب مملكة ليسوتو. واسمحوا لي أيضا أن أهنئكم، سيدي، بانتخابكم رئيسا للجمعية العامة.

قبل خمس سنوات، اجتمعنا بطريقة مماثلة لكي نلتزم ببناء عالم صالح للأطفال. وكان دافعنا الإيمان بأننا إذا ما هيأنا الظروف المؤاتية للتنمية العقلية والبدنية، والاجتماعية والاقتصادية لأطفالنا، سنكون بذلك قد أدينا دورنا في تنمية مجتمع الرخاء في المستقبل. ولهذا الغرض، اعتمدنا خطة عمل واتفقنا على الاجتماع بعد خمس سنوات لاستعراض التقدم الذي أحرزناه ولكي نجدد الالتزام بأهدافنا النبيلة.

وما زالت مملكة ليسوتو ملتزمة بالمثل والأهداف التي اعتمدناها قبل خمس سنوات. إنني أقول ذلك بثقة. فقد كنتُ على رأس وفدنا إلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل في عام ٢٠٠٢ وما زلتُ الوزيرة المسؤولة عن تنسيق شؤون الأطفال في ليسوتو. وقد مكّننا ذلك من مراقبة العمليات الوطنية التي تؤدي إلى تحقيق ”ليسوتو صالحة للأطفال“، وبالتالي تحقيق أفريقيا صالحة للأطفال، وفي الواقع، تحقيق عالم صالح للأطفال. وكما سيبدو واضحا في بياني، فإن حكومة مملكة ليسوتو أحرزت تقدما كبيرا في تهيئة بلد صالح للأطفال وفي الوفاء بالالتزامات التي قطعتها في عام ٢٠٠٢.

واسمحوا لي أن أشير أيضا إلى أن شعب مملكة ليسوتو، بقيادة جلالة الملك ليتسي الثالث، وبالمشورة السديدة للحكومة، بقيادة الرايت الأونرابل رئيس الوزراء، السيد بكاليثا موسيليبي، اعتمد الرؤية الوطنية المسماة عن جدارة رؤية عام ٢٠٢٠. وتشمل هذه الرؤية الوطنية الأهداف الإنمائية للألفية التي تستند إليها خطة العمل من أجل عالم صالح للأطفال. وبعبارة أخرى، دمجت مملكة ليسوتو الأهداف الإنمائية للألفية وخطة العمل في سياساتها الوطنية. ومن الناحية النظرية، سيكون ذلك إنجازا يستحق الثناء. غير أن التغيير الحقيقي في ظروف أطفالنا هو الهدف المنشود.

واسمحوا لي أن ألقي الضوء على بعض الأمثلة على إصرار مملكة ليسوتو على إيجاد عالم صالح الأطفال. إن الأطفال أضعف أعضاء المجتمع، ويعزى ذلك بصورة رئيسية لاعتمادهم في قواهم العقلية والبدنية على الكبار في المجتمع. وما فتئ الاستغلال المتواصل لدوافع اقتصادية واجتماعية يلحق الضرر بتنمية أطفالنا.

ولمكافحة هذا الاتجاه، سنت حكومة مملكة ليسوتو قانون الجرائم الجنسية لعام ٢٠٠٣. ويهدف هذا القانون الهام إلى حماية الأطفال والنساء من الاعتداء الجنسي والاستغلال. ويعرّف القانون، بصورة واضحة للغاية، ضمن عداد الجرائم الجنسية أعمالا التي كانت لا تعتبر في السابق بهذه الصفة. ويزيد القانون من العقوبات على الجرائم التي تقع تحت طائلة القانون العام والجرائم التي تم تعريفها حديثا لأغراض الردع.

واستحدثت حكومة مملكة ليسوتو برنامجا مجانيا للتعليم الابتدائي في عام ٢٠٠٠ مستعملة نهجا يركز على سنة واحدة أو طائفة واحدة في كل مرة. وحققت الحكومة في ٢٠٠٦، هدف التعليم الابتدائي الذي ترعاه الدولة. والتحدي المتبقي هو القدرة على مواصلة هذا الإنجاز، آخذين بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي الذي نحن فيه. وكواحد من أقل البلدان نموا، يصارع بلدي باستمرار مع مشكلة استدامة برامج التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمواطنينا. ولهذا السبب نستمر في مناشدتنا الواضحة لشركائنا في التنمية من أجل دعم النمو الاقتصادي المستدام الذي من شأنه أن يؤدي إلى الاستقلال الاقتصادي.

نظرا لغياب الرئيس، ترأس الجلسة نائب الرئيس، السيد إيلكا (جمهورية لكونغو الديمقراطية).

وقبل أن أختتم بياني، لا يفوتني أن أعرب عن تقديرنا لليونيسيف وشركائنا في التنمية. لقد اجتمع في البرتغال رؤساء دول وحكومات أفريقيا والاتحاد الأوروبي والتزموا بالنمو الاقتصادي والاجتماعي المشترك. وبالروح نفسها، أحث الجميع على العمل من أجل تحقيق عالم صالح للأطفال من خلال خطة العمل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة كاثرين فونك، وزيرة الصحة والطفولة ومساعدة الشباب في حكومة المجتمع الفرنسي في بلجيكا.

السيدة فونك (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): تستحق الأمم المتحدة الثناء على تخطيطها لهذا الاجتماع الرفيع المستوى. فبعد خمس سنوات من اعتماد الإعلان وخطة العمل الواردين في الوثيقة ”عالم صالح للأطفال“ (القرار دإ-٢/٢٧، المرفق)، حان الوقت لتقييم الإنجازات المحرزة في إطار تنفيذهما.

لقد تم إحراز تقدم حقيقي في هذه السنوات الخمس، لكن ظهرت كذلك تحديات جديدة. ففي الوقت الذي اشتدت فيه العولمة، ما زال وضع الأطفال حرجا، مع استمرار الفقر؛ وتفشي الأوبئة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل؛ والصراعات المسلحة التي تودي بحياة الأطفال الجنود من بين ضحاياها؛ وكذلك تدهور البيئة المرتبط، في جملة أمور، بتغير المناخ.

وفي أعقاب الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٢، تم اعتماد خطة عمل وطنية خاصة بالأطفال. وتحدد هذه الخطة الأولويات ذات الصلة بحقوق الأطفال في الأعوام القادمة. وفضلا عن ذلك، أنشأت بلجيكا في الماضي القريب لجنة وطنية لحقوق الأطفال، يعكس نظامها الأساسي وولايتها وتركيبتها معايير الأمم المتحدة وتوقعاتها. وهذه اللجنة هي محفل حقيقي للمناقشات الشاملة على نطاق واسع والمفتوحة لمشاركة المجتمع المدني. وتتيح هذه اللجنة للمجتمع المدني محفلا ملائما لمطالبة

السلطات العامة باتخاذ الإجراءات في مجال حماية حقوق الأطفال وتعزيزها وحفزها على ذلك. فلا يمكن من الآن فصاعدا الاستغناء عن صوت المجتمع المدني الذي يعمل كل يوم من أجل رفاه الأطفال.

إن مسألة مشاركة الأطفال وأخذ رأيهم بعين الاعتبار تعتبر أمرا أساسيا ويشمل ذلك أكثر الأطفال ضعفا، مثل المعوقين منهم أو المرضى. ولهذا السبب يتم الآن في بلجيكا في أغلب الأحيان الاستماع للأطفال في إجراءات الطلاق أو القضايا التي تهمهم. وإلى جانب ذلك، يسعى كل مستوى من مستويات السلطة في بلجيكا إلى تعزيز مشاركة الأطفال والشباب أينما يعيشون. ويمكن رؤية تعزيز هذه المشاركة من خلال اللجان التشاورية المحلية والإقليمية الخاصة بالأطفال والشباب من خلال دعوتهم لإبداء آرائهم في مشاريع السياسة التي تؤثر عليهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وتُشاهد أيضا مشاركة الشباب والأطفال بشكل تام في منظمات الشباب غير الحكومية على جميع المستويات الاجتماعية والثقافية، حيث يستضاف الأطفال ليمارسوا المواطنة المسؤولة والنشطة والجادة والموحدة. وتنسجم هذه السياسات تماما مع أولويات الاتحاد الأوروبي بخصوص قضايا الشباب.

ومن ثمّ أحيّي بصورة خاصة المشاركة الحقيقية للأطفال والشباب في محفل الأطفال وفي هذا الاجتماع العام وفي اجتماعات الموائد المستديرة.

وبالنسبة لنا، لا يوجد تناقض بين إتاحة الفرصة للأطفال ليكون لهم أثر على حياتهم وعلى المجتمع والمحافظة على الدور الذي يقوم به الكبار. فالحدود والنقاط المرجعية ضرورية أيضا لنماء الطفل.

ومكافحة العنف ضد الأطفال أولوية أخرى. ففي بلجيكا، يبذل نظام العدالة والأنظمة النفسية والطبية والاجتماعية الجهود لتعبئة الخبرة اللازمة لحماية الأطفال من أي عمل من سوء المعاملة. وتم إنشاء محافل إقليمية للتعاون كي تتمكن مختلف الجهات الفاعلة في مكافحة سوء معاملة الأطفال من تنسيق نهجها. وفي بلدنا، توفر الأنشطة التي تقوم بها جمعية التركيز على الطفل نموذجا للشراكة الأصلية التي أنشئت بين السلطات العامة والقطاع الخاص فيما يتعلق باختطاف الأطفال على المستوى الدولي واختفائهم واستغلالهم جنسيا في المطبوعات الخليعة، لا سيما على شبكة الإنترنت.

وبالتوازي مع هذه التدابير، تلتزم سلطات بلجيكا بحزم بسياسة رفاه الأسرة. إن نجاح التعليم لا يعتمد على الوالدين فحسب، بل أيضا على إرادة المؤسسات للتحقق من المسؤولية الأبوية وقيمتها. ولتحقيق ذلك، تم وضع وتنقيح برامج لدعم الآباء بهدف التوصل إلى نهج إيجابي وداعم للأسر.

إن الدفاع عن حقوق الأطفال وتعزيزها على المستوى الدولي لا يمكن القيام به إلا من خلال التضامن ومن خلال بناء التعاون فيما بين الدول. وهذا هو الغرض من اتفاقية حقوق الطفل، وأيضا من اتفاقية لاهاي لحماية الطفل والتعاون فيما يتصل بالتبني فيما بين البلدان. وتمثل هذه الاتفاقية جهودا متميزة في مجال التعاون الدولي بين دول المنشأ والدول المستقبلة. فلقد حصلت بلدان المنشأ على الاعتراف بتبعية التبني وعلى اعتماد تدابير التبني التي تجعل الاتجار بالأطفال صعبا وعلى ضمانات لنوعية الآباء بالتبني. وحصلت البلدان المستقبلة، بفضل الشراكة التي أنشئت حتى الآن، على ضمانات بأن يتم التبني بناء على المصلحة العليا للطفل.

وهذا التقدم الرئيسي في حقوق الطفل – كما يتمثل في بلجيكا في إصلاح عملية التبني – يصطدم بانعدام التفهم عند عدد كبير من الناس الذين بصدد تبني أطفالا وعند عامة الناس الذين يواجهون صعوبات في تقبل إجراءات أطول للتبني، وتخفيف القيود عن عدد الأطفال المتبنين. وبالرغم من هذه الانتقادات، واصلنا سياستنا من أجل المصلحة العليا للأطفال فوق غيرهم.

وسيكون القرن الحادي والعشرون، أكثر من القرون السابقة، قرن التحديات، التي رفاه الأطفال من أهمها. ومنذ عام ١٩٨٩، تم إحراز تقدم كبير، لكنه ليس كافيا. وأود أن أناشد البلدان التي لم تصدق بعد على اتفاقية حقوق الطفل أن تقوم بذلك. ومع ذلك، لا تقتصر حقوق الأطفال على التصديق على الاتفاقيات. إنها تتضمن الأعمال اليومية التي يطالب بها الآباء والمعلمون والمثقفون أو المسؤولون السياسيون. وينبغي لنا أن نسأل أنفسنا عن نوع العالم الذي نتركه لأطفالنا – لكن، أكثر من ذلك، لابد لنا أن نسأل أنفسنا ما نوع الأطفال الذين نريد أن نتركهم لعالمنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة شريفة بنت خلفان بن الناصر اليحائية، وزيرة التنمية الاجتماعية لعمان.

السيدة اليحيائية (عمان): اسمحوا لي بداية أن أنقل إليكم تحيات حكومة وشعب سلطنة عُمان، وأن أعبر لكم عن سعادتنا بانعقاد هذا الاجتماع الذي نهدف من ورائه كأسرة دولية، إلى تقييم وتقويم الخطوات التي اتخذتها الدول، وتجديد العهد والالتزام، بتواصل الجهود على كافة الأصعدة المحلية والدولية لجعل عالمنا صالحا وجديرا بأطفالنا الذين هم لبنات مستقبل الإنسانية جمعاء.

ينعقد اجتماعنا هذا لمتابعة منجزات الأسرة الدولية فيما تم التوافق عليه من خلال وثيقة ”عالم صالح للأطفال“.

وليس بخاف علينا ما يواجهه عالمنا من مشكلات تتنوع مصادرها وأبعادها ومردوداتها، وأول ضحاياها الأطفال والأسرة، لبنة المجتمع الدولي، وتحديات كبرى لا يمكن مواجهتها وتخطيها إلا بالإصرار وتجديد العهود والالتزامات.

إن التزامنا المتواصل في سلطنة عُمان برعاية الطفولة وحقوق الطفل معزز دوما بتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف وموجهات شريعتنا السمحاء، وبجهود غير متوانية على الصعيدين الرسمي والشعبي لتحقيق أعلى مستويات الرفاه للطفل والأسرة. وقناعتنا في ذلك هي أن رعاية الأطفال وضمان حقوقهم هي الرهان الحقيقي لبناء مجتمع مستقر آمن تتحقق فيه حقوق الإنسان بمراحله العمرية المختلفة.

انطلاقا من قناعتنا، والتزاما بما أقرته الأسرة الدولية فيما يتعلق بالعمل على تهيئة مستقبل أفضل للأطفال، وجعل عالمنا جديرا بانتمائهم وصالحا لنمائهم تبذل سلطنة عُمان جهودا ملموسة لتحقيق حياة أفضل وبيئة اجتماعية سليمة وصالحة لنماء الطفل وضمان حقوقه وحسن رعايته بين أسرته ومجتمعه ووطنه. ويعبر عن ذلك التزام السلطنة بتعهداتها تجاه المواثيق والاتفاقيات الدولية في هذا الشأن، بما نتج عنه وثيقة ”عُمان جديرة بالأطفال“ التي ترتبط وتتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية. كما يعبر عنه تصديق السلطنة على البروتوكولين الاختياريين عام ٢٠٠٤، وتقديم السلطنة لتقريرها الوطني الثاني لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل عام ٢٠٠٥. وحريّ بالذكر أيضا أن السلطنة تستكمل الآن خطوات حثيثة لإصدار الاستراتيجية الوطنية للطفولة.

عودا إلى ما هدف إليه اجتماعنا هذا من تقويم لما تحقق من أهداف مما أوصت به وثيقة ”عالم صالح للأطفال“، اسمحوا لي أن استعرض في عجالة أمثلة من جهود السلطنة في مجال رعاية الطفولة وتعزيزها بالشراكة

والمسؤولية بين القطاعات الحكومية والأهلية، وبخاصة من حيث ضمانات الحياة الصحية للطفل وحمايته وحسن تعليمه.

في مجال الخدمات الصحية التي تقدم للمواطن والمقيم أينما كان على أرض عُمان وعلى امتداد حياته بكفاءة عالية، يتواصل إحراز تقدم ملحوظ في كافة الخدمات المعنية بصحة الأم والطفل، مع التوعية المتواصلة بأنماط وأساليب الحياة الصحية لكامل أفراد الأسرة، واهتمام بالغ بالوقاية بكافة مستوياتها. وفيما يتعلق بالوقاية من أمراض العصر تجدر بنا الإشارة إلى أن سلطنة عُمان قد احتفلت في الأول من كانون الأول/ديسمبر الحالي بتدشين الاستراتيجية الوطنية لمكافحة عدوى فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز).

وفي مجال حماية الطفل نشير إلى ما شهدته سلطنة عُمان عام ٢٠٠٧ من ورشة عمل موسعة هدفت إلى مراجعة التشريعات العمانية المتعلقة بالطفل تمهيدا لوضع مشروع قانون للطفل العماني يضع في اعتباره الاتفاقيات الدولية. كما تجدر الإشارة أيضا إلى تواصل جهود اللجنة الوطنية لرعاية الأسرة لتنفيذ قرارها بتشكيل فرق عمل لا مركزية تغطي جميع مناطق السلطنة لتلقي ودراسة أي حالات يتعرض فيها الأطفال للإهمال والإساءة، بهدف التعامل معها ومعالجتها.

أما بالنسبة لمجال التعليم، نشير إلى ما تم من تخفيض لسن القبول بالمرحلة الابتدائية من ست سنوات إلى خمس سنوات وعشر أشهر بالنسبة للمدارس الحكومية، وخمس سنوات ونصف للمدارس الخاصة. وقد ارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي من ٨٦,٦ في المائة عام ١٩٩٣-١٩٩٤ إلى ٩٢,١ في المائة في عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ محققة بذلك معدل زيادة سنوية قدرها ٠,٦٢ في المائة. ويرتبط هذا التطور الايجابي بالتوسع الملحوظ في الخدمات التعليمية الذي تزامن مع خفض معدلات النمو السكاني. ونشير أيضا إلى الاهتمام البالغ الذي توليه السلطنة للتعليم ما قبل المدرسي.

إن عزمنا وجهودنا المتواصلة لتحقيق أفضل مستويات الحياة للطفل في سلطنة عُمان لم تنسنا أهمية الاستماع لأصوات أبنائنا وإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم ورؤاهم ومقترحاتهم. لذا فقد أقامت السلطنة ملتقيين للأطفال، ويجري الآن الاستعداد لثالثهما، كما وأننا نأخذ معطياتهم ببالغ الاهتمام والتقدير في رسم السياسات المتعلقة بهم.

لا يسعني ختاما إلا التأكيد على الأهمية البالغة لما يهدف إليه اجتماعنا هذا من تقييم وتقويم لخطوات مسيرة لا نألو جهدا في مساندتها لتحقيق هدف أكبر وأسمى، ألا وهو جعل عالمنا عالما صالحا وجديرا حقا بأطفالنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد عسكر شاكيروف، أمين المظالم الوطني في كازاخستان.

السيد شاكيروف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): لا جدال في أن اتفاقية حقوق الطفل والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة ”عالم صالح للأطفال“ (القرار دإ-٢/٢٧، المرفق)، هما وثيقتان أساسيتان وشاملتان بشأن حماية حقوق الطفل، وتقومان بدور مركزي في هذا المجال. ونعلق أهمية كبرى على تلك الدورة ووثيقتها الختامية، ونرحب بهذا الاستعراض للسنوات الخمس للدورة الاستثنائية ونؤيد مشروع الإعلان الذي سوف يتم اعتماده في نهاية الاجتماع العام الرفيع المستوى الحالي.

وقد حقق المجتمع الدولي تقدما كبيرا منذ الدورة الاستثنائية. ولكن من الواضح أن ذلك التقدم ما زال غير

كاف لتحسين وضع الأطفال في أنحاء العالم ولتمكيننا من تحقيق المقاصد الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية.

إن التنفيذ العملي لاتفاقية حقوق الطفل، وللوثيقة الختامية ”عالم صالح للأطفال“ يعتمد إلى حد كبير على الإرادة السياسية والقدرات الاقتصادية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعلى فعالية المساعدة الدولية للبلدان التي تحتاج إلى المساعدة.

ويمثل تنفيذ هاتين الوثيقتين الأساسيتين أولوية بالنسبة لسياسة بلدي الداخلية. وتتخذ كازاخستان نهجا متعدد القطاعات من أجل النهوض بحقوق ومصالح الأطفال. وتشمل العملية القائمة على هذا النهج الوكالات الحكومية، وأمين مظالم حقوق الإنسان، والمنظمات الوطنية وغير الحكومية، وحركات الشباب، التي تتعاون على نحو وثيق فيما بينها.

وخلال السنوات الخمس الماضية، عملت حكومة كازاخستان على تعزيز الإطار القانوني لحماية الأطفال. وما فتئ بلدي يعزز تشريعاته ويهيئ الظروف المؤاتية لتعليم الأطفال وتربيتهم وحماية صحتهم وتوفير المساعدات الاجتماعية لهم. وفي كل عام تتم مضاعفة مخصصات تنمية الأطفال في الميزانية. وفي عام ٢٠٠٦، بلغ معدل النفقات المكرسة للحماية الاجتماعية للأطفال ٤١,٣ في المائة من الميزانية الوطنية. وأود التشديد مرة أخرى على أن ما يقارب ٩٩ في المائة من أطفال كازاخستان يشملهم التعليم الإلزامي الابتدائي وعلى أنه لا يوجد تفاوت بين الجنسين في مستويات التعليم.

وتمشيا مع توصيات اللجنة المعنية بحقوق الطفل الواردة في ردها على التقرير الأول لكازاخستان بموجب الاتفاقية، فإن حكومة كازاخستان قد أنشأت لجنة معنية بحماية الأطفال ضمن وزارة التربية والعلوم. وتكفل خطتنا الوطنية لحقوق الإنسان إدراج موضوع حقوق الطفل في المناهج الدراسية للمدارس والجامعات. وقد أنشئ في كازاخستان مركز الأبحاث الوطني المعني بالطفولة قبل مرحلة الدراسة. وهدف المركز الرئيسي هو وضع وتنفيذ استراتيجية التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة، وتحليل ودراسة هذا الموضوع. وينص البرنامج الوطني لحماية الأطفال للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ على المبادئ التوجيهية الأساسية للاستراتيجية المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الطفل، وينشئ نظاما فعالا لتوفير الضمانات القانونية والاجتماعية لكل فئات الأطفال. وقد خصص حتى الآن ما يناهز ٤٩ مليون دولار للمراحل الأولى من تنفيذ الاستراتيجية.

وتدين كازاخستان كل أشكال العنف ضد الأطفال. ونعتقد أن الاستنتاجات والتوصيات المتضمنة في الدراسة التاريخية للسيد بنييرو بشأن العنف ضد الأطفال (انظر: A/61/299) تمثل أساسا صالحا لجهود الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة لكفالة الوقاية الفعالة من العنف ضد الأطفال وحماية جميع الأطفال من العنف.

إننا ننفذ خطة عمل الحكومة لفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ لمكافحة ومنع الجرائم المتعلقة بالاتجار بالبشر. وقد افتتحنا ٣٨ مركزا لأزمات النساء والأطفال الذين وقعوا ضحايا للعنف. واعتمدنا قانونا يهدف إلى منع جنوح الأحداث، وإهمال الأطفال وتركهم عديمي المأوى. وفي وقت سابق من هذا العام، أنشأت السلطات المحلية في كل مقاطعة في البلد إدارات منفصلة معنية بحماية حقوق الأطفال.

وما زالت كازاخستان ثابتة في جهودها لتعزيز تطوير نظامها للخدمات الاجتماعية، الذي يجب أن يلبي احتياجات الأطفال المحرومين والمعوقين، ويجب أن يدعم الأسر التي لديها أطفال. ولكن على الرغم من تلك الجهود، فإن الأطفال المعوقين، وهجر الأطفال، وجنوح الأحداث،

وإهمال الأطفال، مسائل ما زالت تمثل مشاكل خطيرة. وما زالت وفيات الأطفال تشكل مسألة تثير قلقا بالغا. ويمثل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز تحديا ناشئا يواجهه البلد.

وتتصدى حكومة كازاخستان لهذه المشاكل بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية ومع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

وفي الختام، نود أن نكرر التأكيد مرة أخرى على التزامنا القوي بالأهداف الإنمائية للألفية وباتفاقية حقوق الطفل. وكما أشار تقرير الأمين العام المعنون ”متابعة نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل“ (A/62/259)، فإنه ما لم يتسن بلوغ الأهداف المتفق عليها في الدورة الاستثنائية لعام ٢٠٠٢ المعنية بالطفل، فإن من شأن ذلك أن يقوض إلى حد كبير الجهود المبذولة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، لا يسعنا إلا أن نفي بالالتزامات والوعود التي قطعناها من أجل بناء عالم صالح للأطفال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة هيجران حُسينوفا، رئيسة اللجنة الحكومية لشؤون الأسرة والمرأة والأطفال في أذربيجان.

السيدة حُسينوفا (أذربيجان) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب، بالنيابة عن وفد أذربيجان، عن تعازينا فيما يتعلق بالمأساة التي وقعت في الجزائر اليوم. إننا نتشاطر الأسى مع أسر الضحايا.

من دواعي الشرف والاعتزاز لي أن أخاطب هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى بالنيابة عن وفد جمهورية أذربيجان. وأود أن أعرب عن عميق الامتنان للمنظمين على تحقيق هذا الحدث الهام. وأود أيضا أن أشكر الأمم المتحدة، وبخاصة الوكالات المتخصصة، على مساعداتها القيمة ودعمها لجهودنا الوطنية لحماية حقوق الأطفال، مما يسهم بدوره في تعزيز المجتمع الديمقراطي في أذربيجان.

وتبذل حكومة أذربيجان قصارى جهدها لتأمين حاضر ومستقبل آمنين وسلميين لأطفالنا. ويظهر ذلك في الإصلاحات التشريعية والإدارية التي أجريت مؤخرا في بلدنا، وكذلك في تنفيذنا للصكوك الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن إحدى الاتفاقيات الأولى التي صادقت عليها أذربيجان هي اتفاقية حقوق الطفل.

وفي عام ٢٠٠٦، أصدر رئيس أذربيجان مرسوما بإنشاء اللجنة الحكومية المعنية بشؤون الأسرة والمرأة والطفل. وتقوم اللجنة الحكومية بوضع وتنظيم السياسة الوطنية المتعلقة بشؤون الأطفال وتشرف على تنفيذها. كما أنشأنا مجلس تنسيق شؤون الأطفال، تماشيا مع إحدى أهم التوصيات المقدمة من اللجنة المعنية بحقوق الأطفال.

وفي وقت سابق من هذا العام، تداولت اللجنة الحكومية بشأن خطة عمل وطنية للأطفال ورفعتها إلى مجلس الوزراء. وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وبدعم من اليونيسيف، أنشئ برلمان للأطفال في أذربيجان، يتألف من ٨٥ ممثلا من كل أنحاء البلد.

ونحن كغيرنا من البلدان، نشعر بالقلق على نحو خاص إزاء مشكلة الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز. ومن أجل تعبئة الوعي بتدابير الوقاية، يقوم المجلس الوطني للإيدز بتنظيم حملات التوعية، مع التركيز الخاص على أقاليم أذربيجان.

واعتمدت حكومة أذربيجان خطة عمل للتصدي لمشاكل الأطفال الذين لا مأوى لهم والأطفال الذين يعيشون في الشوارع. ويمثل دعم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة

أولوية أخرى لدى حكومتنا. وقد أنشأنا مؤخرا مراكز لإعادة تأهيل الأطفال ومراكز دعم للأسر والأطفال، وتم إدماج ١٦٣ طفلا معوقا في برامج التعليم الشامل.

وعلى الرغم من عزم حكومتنا القوي على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية وضمان حقوق الأطفال في بلدنا، فقد تبين أن إحراز التقدم يمثل أمرا أكثر صعوبة في ظل احتلال أراض في أذربيجان من جانب أرمينيا. ونتيجة لذلك الاعتداء، أصبح أكثر من مليون نسمة لاجئين ومشردين، ومنهم ٢٠٠ ٠٠٠ طفل، هم أكثر الجماعات السكانية ضعفا. وتقوم أذربيجان بتنفيذ برامج خاصة بمساعدة الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة لتعزيز دمج هذا القطاع في الحياة العادية للسكان.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كارياواسام (سري لانكا).

وفي أذربيجان اليوم توجد ٢٠٢ منظمة غير حكومية تعمل في مجال الأطفال مسجلة لدى وزارة العدل. وإحداها، مؤسسة حيدر علييفا، التي ترأسها سيدة أذربيجان الأولى، وسفيرة النوايا الحسنة لليونيسكو وللمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، السيدة مهريبان علييف، وهي منظمة رائدة في هذا المجال. ومن بين أكثر المشاريع التي نفذتها المؤسسة نجاحا ما يعرف بـ ”الرعاية الأمثل لمرضى السكري من الأطفال“ و ”وحياة بدون فقر الدم“ و ”مدرسة جديدة لأذربيجان الجديدة“، مكرسة لبناء وترميم حوالي ٣٠٠ مدرسة، بما فيها تلك التي في المناطق النائية جدا، وتجهيزها بالمعدات الحديثة الضرورية. ونظرا لأهمية الأسرة بالنسبة لكل طفل، وافق رئيس أذربيجان على برنامج حكومي بشأن الرعاية غير المؤسسية والبديلة للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥.

وأعتقد أن الجميع سيتفق معي على أن أحد المكونات الرئيسية لعالم صالح للأطفال هو السماح لهم بالوصول إلى التعليم الجيد، والذي يجسده دستورنا أيضا. أما بخصوص التزامنا بحماية الأطفال، لا بد من الإشارة بالتحديد إلى الإصلاحات التشريعية التي تجري في بلدنا. ومن بينها إجراءات تشريعية تنطوي على تدابير وقائية ومواد ضد الاتجار بالأطفال وحماية الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال ومنع استعمال الأطفال في المواد الإباحية وتُعدّ كلها إنجازات هامة في إصلاح التشريعات الوطنية.

وقامت لجنتنا بصياغة قانون ضد العنف المترلي وتم تقديمه إلى البرلمان الوطني لاعتماده. ويشمل القانون مواد خاصة لحماية الأطفال من العنف الذي يقع داخل الأسرة. ونعتزم كذلك تنظيم مشكلة الزواج المبكر بإدخال تعديلات ذات صلة بقانون الأسرة، التي أوصت بها أيضا اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

ومن الطبيعي أن نواجه مع هذه التوجهات الإيجابية مشاكل معينة في هذا المجال، مثل عدم توفر الأخصائيين الاجتماعيين المدربين بصورة كافية. ولقد اتخذت الدولة الإجراءات الملائمة لسد هذه الفجوة. فقد تم افتتاح برنامج في جامعة باكو الحكومية للحصول على درجة علمية في الخدمة الاجتماعية، وننوي الشروع في برامج مماثلة في غضون سنوات قليلة للحصول على درجات علمية من الجامعات الأخرى. وسوف تكون مساعدة الخبراء الدوليين في هذا المجال مفيدة.

وأعتقد أن العديد من المشاكل التي أشرت إليها هي مشاكل عامة ليست في أذربيجان فحسب، بل في الكثير من البلدان. ونحن منفتحون ونأمل أن نواصل تعاوننا مع المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لخلق عالم صالح للأطفال. ونستطيع

العمل على مستوى عالمي، الأمر الذي يعد حاسما في تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي الختام، أود، بالنيابة عن وفد أذربيجان، أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا لإتاحة فرصة الحضور إلى هنا وأتمنى لجميع المشاركين النجاح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة فاطمة بنت خطري، وزيرة الترقية النسوية والطفولة والأسرة لموريتانيا.

السيدة بنت خطري (موريتانيا): في البداية أعرب عن عميق الأسى وكامل التضامن مع ضحايا الكارثة التي وقعت اليوم في جمهورية الجزائر الشقيقة.

كما يطيب لي في البداية أن أهنئكم على رئاستكم لهذا الاجتماع التذكاري العام الرفيع المستوى المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل المنعقدة في أيار/مايو ٢٠٠٢، والمتعلقة بتشييد ''عالم صالح للأطفال''.

كما لا يفوتني أن أشكر السيد الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون على تقريره القيم وعلى جهوده الحثيثة عبر الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وخاصة اليونيسيف في خدمة قضايا الطفولة لبلوغ أهداف الألفية الإنمائية في هذا الصدد.

كانت ولا تزال قضايا الطفولة بوجه عام في مقدمة اهتمامات الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وفي هذا السياق حرصت بلادنا على مواكبة كافة التظاهرات الدولية والإقليمية المتعلقة بهذا الشأن وصادقت بشكل مبكر على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وعملت على ملاءمة منظومتها القانونية وتوجهاتها التنموية مع مقتضيات تلك الاتفاقية والتعهدات الدولية ذات الصلة.

وقد تعزز هذا المجهود مؤخرا بفعل نجاح المسلسل الديمقراطي في بلادنا وتنظيم انتخابات بلدية تشريعية ورئاسية شفافة مدشنة بذلك بداية عهد جديد تطبعه التعددية وإرساء مؤسسات الدولة وتكريس قيم العدالة وحقوق الإنسان وترسيخ الوحدة الوطنية وكلها مقومات رئيسية لإحقاق أي تنمية مستدامة تجني كل فئات المجتمع ثمارها بشكل متكافئ.

وقد شكّل اعتماد قانون تجريم العبودية وممارستها وتنظيم أيام تشاورية حول عودة اللاجئين الموريتانيين وتسوية الإرث الإنساني محطة بارزة في التاريخ المعاصر لبلادنا، حيث حظي الوفاء بتعهدات رئيس الدولة والحكومة في هذا الصدد بالإجماع الوطني، وتعززت مصداقية الدولة والحكومة لدى الشركاء، كما يظهر ذلك من خلال نتائج المجموعة الاستشارية في باريس التي فاقت توقعات كل المراقبين. إذ كانت التزامات المانحين أكثر بنصف مليار دولار من ما تقدمت به الدولة، وهو ما يبشر بآفاق واعدة لصالح الطفولة بشكل خاص من خلال تنمية برامج الصحة والتعليم وتحسين النفاذ إلى خدمات المياه والكهرباء وتحسين الظروف المعيشية للسكان ومحاربة الفقر في صفوف الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع.

منذ انعقاد دورة أيار/مايو ٢٠٠٢، عملت بلادنا على تعزيز الأطر التنظيمية والتشريعية التي تعنى بقضايا الطفولة على المستوى القطاعي وتقوية قدرتها على معالجة مشاكل ومتطلبات الطفولة بصفة شمولية ومنسجمة. ويمثل رفع مكانة القطاع المكلف بالطفولة من كتابة دولة إلى وزارة وإنشاء مؤسسة للرعاية الاجتماعية للأطفال مثالا حيا للإرادة السياسية للحكومة الحالية من أجل توفير ظروف ملائمة لخلق عالم جدير بالأطفال.

وعلى المستوى التشريعي تم إثراء منظومتنا القانونية والتشريعية باعتماد مجموعة من القوانين من خلال استصدار مجموعة من القوانين تعنى بالحماية الجنائية للأطفال وتجريم استغلال الأشخاص والنهوض بحماية الأشخاص المعوقين والأمر القانوني المتعلق بالمساعدة القانونية والقضائية وقانون تجريم العبودية وممارستها. وقد رافق هذه القفزة النوعية في المجال التشريعي إصلاحات جذرية لنظامنا القضائي مكنت من تعزيز استقلاله عن السلطة التنفيذية وتحسين قدرات القضاة في مجال الأحوال الشخصية. كما تواصل مجهود الدولة من أجل تحصين الأطفال من المتاجرة والاستغلال لأغراض الدعاية الجنسية ومختلف أشكال الاستغلال الأخرى والعنف الجنسي. وقد عملت الحكومة مؤخرا ضمن مراجعتها للإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر على دمج بعدي الطفولة والنوع من أجل معالجة إشكالية الطفولة بشكل شمولي في مختلف البرامج القطاعية وخلق محيط ملائم أكثر استجابة لمتطلبات الطفل.

وفي نفس السياق روجعت الاستراتيجية الوطنية للترقية النسوية وسياسة الأسرة وتم اعتماد سياسة وطنية للتغذية وأخرى للطفولة الصغرى تجري مراجعتها حاليا لتستجيب لاهتمامات ومشاكل الطفولة بوجه عام. كما يجري تنفيذ الخطة العشرية للتعليم التي ساهمت في رفع معدلات الالتحاق بالمدارس وتقليص الفوارق بين الجنسين في مراحل التعليم المختلفة ويتجلى ذلك في ارتفاع نسبة التمدرس في التعليم الأساسي حيث بلغت سنة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ نسبة ٩٤,٧ في المائة بالنسبة للذكور و ٩٢,٤ في المائة للإناث. وتعكف الحكومة حاليا ضمن أولوياتها الرئيسية على الإصلاح النوعي للتعليم وحشد الموارد الضرورية لذلك. وفي مجال الصحة لا تزال جهود الدولة متواصلة من أجل تحسين النفاذ إلى الخدمات الصحية التي شهدت تطورا معتبرا خلال الفترة الأخيرة على الرغم من ارتفاع معدلات وفيات الأمهات والأطفال بشكل مقلق، ٧٤٧ وفاة لكل ١٠٠ ألف.

وقد صاحبت هذه البرامج حملات واسعة النطاق للتوعية حول الصحة الإنجابية والتغذية والوقاية من الأمراض المنتقلة عن طريق الجنس والتثقيف حول مخاطر الألغام ونزعها ومساعدة المتضررين منها. هذا فضلا عن حملات التثقيف حول حقوق الطفل وشرح مضامين الاتفاقيات الدولية ومدونة الأحوال الشخصية والنهوض بالمرأة ودعم مشاركتها في التنمية والتخفيف من الأعباء المترلية المعيقة لتحرير طاقاتها.

وفي هذا الإطار سجلت المرأة الموريتانية نجاحا متميزا في المجال السياسي حيث حصدت ما يقارب ٢٠ في المائة في مجلسي البرلمان وأكثر من ٣٣ في المائة في المجالس البلدية، بالإضافة إلى تعزيز حضورها في الحقل الدبلوماسي، حيث ترأس اليوم ولأول مرة بعثات دبلوماسية وتتولى مناصب قيادية في الإدارة الإقليمية.

وفيما يخص حق الطفل في المشاركة، يجري الآن تنفيذ برامج تثقيفية واسعة النطاق تستهدف الأسرة والأوساط التربوية للمجتمعات المحلية. هذا فضلا عن إنشاء برلمان وطني للأطفال خصصت الجمعية الوطنية جلسة له، وحظي باستقبال رئيس الجمهورية والوزير الأول، وبدأ هذا البرلمان بالفعل مزاولة عمله وترويضه على ممارسة الديمقراطية وترسيخ قيمها في صفوف الشباب.

هذه حصيلة مختصرة للانجازات التي حققتها بلادنا في مجال الطفولة، غير أن التحديات التي تواجهنا لا تزال كبيرة، شأننا في ذلك شأن العديد من الدول. وأمام هذه الوضعية فإننا بحاجة إلى تعزيز الشراكة الدولية وتفعيل دور هيئات الأمم المتحدة وخاصة صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من أجل تمكينه من حشد الموارد الضرورية

لدعم تنفيذ مخططات الدول المحتاجة، واستشراف آفاق واعدة للأطفال في عالم يطبعه التحول المتسارع والأزمات والكوارث والمآسي وتعجز فيه الاقتصاديات الضعيفة والهشة عن الصمود أمام هذه الهزات والوفاء بمتطلبات التنمية في خلق عالم جدير بالأطفال.

وختاما، أتمنى لاجتماعنا هذا التوفيق والنجاح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أغفان فاردانيان، وزير العمل والشؤون الاجتماعية في أرمينيا.

السيد فاردانيان (أرمينيا) (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أرحب بالحاضرين كافة وبالذين نظموا هذا الاجتماع، وبهذه الفرصة لمخاطبته.

وأود أن أؤكد التزامنا بأهداف ورسالة إعلان ”عالم صالح للأطفال“. وتقوم حكومة جمهورية أرمينيا باستمرار باتخاذ الاجراءات لحماية الأطفال وضمان رفاههم في بلدنا ولإيجاد مجتمع يقوم على مبادئ الديمقراطية والمساواة والسلام والعدالة الاجتماعية.

إن التوجهات في التنمية الاجتماعية في المجتمع الأرمني المعاصر تشهد على أن الهدف من السياسة الاجتماعية للدولة هو خلق الظروف التي تضمن الحياة الكريمة ونمو الأطفال بحرية.

وكان اعتماد وتنفيذ برنامج وطني لحماية حقوق الأطفال حتى عام ٢٠١٥ أحد المعايير لتقييم التقدم في التشريعات خلال السنوات الأخيرة بخصوص حماية حقوق الأطفال. ويقوم البرنامج على الالتزام بتحقيق المتطلبات الأساسية للأطفال في مجالات الرفاه الاجتماعي والتعليم والرعاية الصحية ويشمل أحكاما بخصوص معاملتهم القانونية والإنسانية.

وكان إنشاء نظام ثلاثي المستويات لحماية حقوق الأطفال ومصالحهم انجازا حقيقيا في حماية تلك الحقوق وتحقيق التزاماتنا نحوهم في جمهورية أرمينيا. ويتألف هذا النظام من الأجهزة الحكومية المحلية، وإدارات لحماية حقوق الأطفال في الهياكل الإدارية بمناطق البلد البالغ عددها ١١ منطقة، ولجنة لحماية الأطفال على المستوى الوطني.

وينبغي أن نلاحظ بصورة خاصة أن قانون الأسرة الذي تم اعتماده في عام ٢٠٠٤ يتضمن فصلا خاصا مكرسا لحقوق الأطفال وينص على حق تربية الطفل في العيش والنمو في أسرة، وحقه في الملكية وحمايته من العنف وحقه في حرية التعبير. وإحدى أولويات السياسة الاجتماعية لهذا البرنامج هي تخفيض وفيات الأطفال الرضع، وتظهر المؤشرات الآن تحركا إيجابيا. وفي هذا الإطار، يمكننا تأكيد أن السياسة الاجتماعية لأرمينيا بخصوص الأطفال تنسجم مع الأحكام والقرارات التي تحدد أهمية الأطفال بالنسبة لجميع المراحل اللاحقة من الحياة الإنسانية، والدور الحاسم الذي يقوم به التعليم وتوفره لجميع الأطفال، وضمان رفاههم وصحتهم، والحاجة إلى حمايتهم من العنف.

وتمول الآن مخصصات الأولويات من ميزانية الدولة المجال الاجتماعي وتطوير الموارد البشرية. ويؤكد ذلك أن ٤٦ في المئة من ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٨ مكرس للنفقات في المجال الاجتماعي. وبوجه عام، تخطط لاستثمارات رئيسية في المستقبل في التعليم والرفاه الاجتماعي والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية. ونعتزم كذلك زيادة الإنفاق من الميزانية في مجال التعليم بحوالي ٢٠ في المائة وزيادة الموارد المتوفرة لمخصصات الأسرة بنسبة ١٢ في المائة.

ولمعالجة المشاكل التي تواجه الأطفال حاليا، تعمل الحكومة عن قرب مع المنظمات الدولية. ونحن ممتنون بصورة خاصة لليونيسيف لتعاونها ومساعدتها الفعالة. وتشارك

أرمينيا كذلك بنشاط في تعزيز حقوق الأطفال على المستوى الإقليمي. ويتم تنفيذ برنامج مجلس أوروبا المعروف بـ ”بناء أوروبا من أجل الأطفال ومعهم“، بصورة فعَّالة بطرق منها وضع اتفاقية جديدة لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والعنف.

ولا شك في أنه قد تم في السنوات الأخيرة حل العديد من المشاكل الاجتماعية. فالمجال الاجتماعي هو مسألة ذات أولوية بالنسبة لدولة أرمينيا، ونعتزم في عام ٢٠١٢ أن نضاعف استثمارنا في هذا المجال.

ومن الطبيعي أن يبقى عدد من المشاكل دون حل بخصوص حماية حقوق الأطفال، لكن حيثما تتوفر الإرادة والرغبة من جانب الدول والمجتمعات، تتاح الفرصة لحل هذه المشاكل حلا تاما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الحاجة فاطوماتو تيتي نابي، وزيرة الشؤون الاجتماعية والنهوض بالمرأة والطفولة في غينيا.

السيدة تيتي نابي ديالو (غينيا) (تكلمت بالفرنسية): بالنيابة عن وفد غينيا، الذي يشرفني ترؤوسه، أود أن أنقل إلى رئيس الجمعية العامة تقديرنا للطريقة التي يواصل بها إدارة أعمال الجمعية العامة ونتقدم له بالشكر، خاصة على عقد هذا الاجتماع العام التذكاري الرفيع المستوى المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. كما أود أن أعبر للأمين العام، السيد بان كي - مون، عن دعم وتشجيع سعادة الجنرال لانسانا كونتي، رئيس الجمهورية، وكذلك رئيس وزرائها ورئيس الحكومة، السيد لانسانا كوياتيه، على ما يتخذه من مبادرات وما يبذله من جهود في إدارة شؤون المنظمة.

ويشكر وفد بلادي الممثلين الرفيعي المستوى على ما أدليا من تعليقات استهلالية في توجيه عملنا. ونؤيد البيان الذي أدلت به غانا بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، ونشارك في رسائل التضامن والتعاطف التي أُرسلت إلى حكومة الجزائر وشعبها، بمناسبة الهجمة الإرهابية الجبانة التي وقعت اليوم.

منذ خمسة أعوام، قام زعماء العالم، لدى اتخاذ القرار دإ-٢/٢٧ بشأن ”عالم صالح للأطفال“، بتقييم التقدم المحرز وتحديد العقبات التي يتعين تذليلها والتدابير المتخذة للاضطلاع بكفالة التنفيذ الفعال للأهداف التي وضعها المجتمع الدولي لتنفيذ التزاماتهم الجماعية تجاه الأطفال. وبتنظيم هذه الجلسة العامة، يجدد المجتمع الدولي التزامه بكفالة مستقبل أفضل للأطفال ويبدي تصميما أكبر على ذلك. ويرحب وفد بلادي بتقرير الأمين العام، الذي يشير إلى عدد من التحديات ويدرج مجموعة متنوعة من التوصيات بشأن التدابير المتخذة لإحراز مزيد من التقدم.

إن الأهداف الأربعة للدورة الاستثنائية المكرسة للأطفال تعزز إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية، التي تساعد على تركيز الاهتمام على حقوق الطفل. وبالرغم من التقدم المحرز نعتقد أن الإجراء الجماعي والانفرادي من جانب عدد من الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي لا يزال ضروريا من أجل تعزيز القواعد القانونية والشراكات وتمويل البرامج التعليمية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المعنية بالطفل.

وأُتيح لبلادي، جمهورية غينيا، التي شاركت بفعالية في الدورة الاستثنائية لعام ٢٠٠٢، فرصة المشاركة في التقدم المحرز في تنفيذ قرارات مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ومنذ ذلك الحين شرعت الحكومة، بدعم من الشركاء الوطنيين والدوليين، في اتخاذ عدد من الإجراءات التي بدأت في تحقيق أثرها الإيجابي.

وتركز الأحكام التي اتخذها الحكومة لتنفيذ الإعلان وخطة العمل من أجل إيجاد عالم صالح للأطفال، في جملة

أمور، على تعزيز وجود أفضل وأصح للأطفال، وبشكل أساسي عن طريق مكافحة إيذاء الأطفال واستغلالهم والعنف الموجه ضد الأطفال والأشكال المرهقة من عمل الأطفال. وتشمل كل هذه الأمور وتتطلب توفير تعليم جيد للبنات والأولاد الذين يعيشون في ظل ظروف صعبة، وبصفة خاصة البنات والأولاد في المناطق الريفية. ويمثل التقدم المحرز المناقش في التقرير الذي قدمته غينيا إلى الاتحاد الأفريقي، مع نسخة مرسلة إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة، الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بدعم من شركائها.

وقامت، جمهورية غينيا، إلى جانب شركائها في التنمية، في إطار الأنشطة الرئيسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن أجل الوفاء بأهداف الإعلان وخطة العمل من أجل ''عالم صالح للأطفال''، بإعداد وثيقة عن الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، تركز على النمو الاقتصادي والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وتحسين الإدارة. كما تشارك بلادي أيضا في اتخاذ عدد من المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الاجتماع الذي نظمته، في تموز/يوليه ٢٠٠٦، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الذي جمع بين ٢٦ دولة من دول غرب ووسط أفريقيا وتمخض عن توقيع قرار لمكافحة الاتجار بالأطفال.

وبالرغم من التقدم المحرز على جميع المستويات، يجب الإشارة إلى أنه ما زال هناك عدد من التحديات الهامة يتعين التصدي لها. ونحن ملتزمون بكفالة إيجاد عالم صالح للأطفال، ولن نحقق هذا الهدف إلا إذا عملنا معا من أجل الحفاظ على السلام وتعزيز التنمية الفعالة. وهنا، يود وفد بلادي أن يتقدم بالشكر إلى شركائه الثنائيين والمتعددين، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة، على ما قدموه من دعم. ونشدد على أهمية التعاون فيما بين الحكومات، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والأطراف الفاعلة الأخرى، لكي يستطيع كل طرف أن يتحمل مسؤولياته الخاصة به في الحفاظ على بيئة تكفل تحقيق النمو والتنمية من أجل الأطفال في عالم يعمه السلام والأمن والازدهار. وإن وفد بلادي، الذي يأمل في أن تؤدي الجهود التي تبذل إلى تحقيق نتائج حاسمة، لن يدخر جهدا في تقديم مساهمته المتواضعة في جهودنا المشتركة من أجل بناء عالم للأطفال يتمتعون فيه بحماية أفضل ويتمكنون من تحقيق الازدهار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة كبريس فيرناندير دي فاليترويلا، وزيرة الدولة لشؤون الطفل في الجمهورية الدومينيكية.

السيدة فيرناندير دي فاليترويلا (الجمهورية الدومينيكية) (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن شعب وحكومة الجمهورية الدومينيكية، وبالنيابة عن أطفالها وشبابها، بوجه خاص، أرحب بهذه الفرصة لكي نطلعكم بإيجاز على بعض التقدم المحرز والتحديات التي نواجهها في الجهود الوطنية التي نبذلها لتحقيق الأهداف الواردة في خطة العمل بشأن ''عالم صالح للأطفال''.

والغرض من هذه الجلسة الخاصة هو تقييم الإجراءات المبشرة بالخير لتحسين نوعية الحياة للأطفال في جميع أنحاء العالم. ووفقا للتقييمات فقد أحرز تقدم مهم في تحسين المجالات الحيوية للتطور المادي والاجتماعي والعاطفي والروحي للأطفال والمراهقين في بلداننا.

وقد وقعت الجمهورية الدومينيكية على التزامات قانونية وأخلاقية واجتماعية، من قبيل اتفاقية حقوق الطفل، والأهداف الإنمائية للألفية، والمبادئ العشرة من الإعلان الذي جاء بنا هنا اليوم، وكذلك خطة عمله. وفي ذلك السياق، نود أن نشدد على الإنجازات والتحديات التالية.

لقد قمنا بسن قانون جديد وفقا لاتفاقية حقوق الطفل. وتركنا وراءنا التركيز القديم على الوصاية الذي ساد في الأنظمة السابقة. ويفرِّق القانون ٠٣/١٣٦ بين المسائل الاجتماعية للأطفال والمراهقين والصراعات ذات الطابع الجنائي، ولذلك فإنه يوفر السبل الكفيلة بصياغة تدابير للحماية والمنع. وينظر القانون أيضا في مسائل التنسيق فيما بين القطاعات، وتخطيط الإجراءات والإشراف عليها، والمشاركة في الحقوق وردها. ومع ذلك، لا يزال ضمان أن تنفذ جميع عناصر القانون بفعالية، وأن تصبح أدوات فعالة لإعداد السياسات وتنفيذها، يشكل جزءا من التحديات الرئيسية.

والجمهورية الدومينيكية واحدة من سبعة بلدان تجريبية في مشروع الأمم المتحدة للألفية. ونحن أول دولة في أمريكا اللاتينية تُكمل تقييما للاحتياجات والتكاليف اللازمة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الوقت الحاضر، لدينا لجنة وطنية معنية بمراقبة الامتثال لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يرأسها رئيس الجمهورية وتضم وكالات الأمم المتحدة العاملة في البلد.

ومن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، قامت الجمهورية الدومينيكية، في عام ٢٠٠٥، بوضع فئة من البرامج المحمية. وفي مجال الصحة، تشمل الأهداف المحققة تخفيض معدل وفيات الأطفال بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة وتحسين صحة الأم. كما نقوم بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ونعمل على كفالة تهيئة بيئة مستدامة. وتتلقى تلك التدابير الأربعة أموالا من حوالي ١٥ برنامجا تشكل جزءا من الدخل القومي والميزانية وقانون الإنفاق العام.

وفي ميدان الصحة والتعليم، ازداد الإنفاق العام تدريجيا. وفي عام ٢٠٠٤، شكّل هذان المجالان نسبة ٢,٧٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، ويشكلان هذا العام ما نسبته ٤,٣٧ في المائة. وهناك أيضا زيادة مستمرة في الاستثمار العام للتخفيف من حدة الفقر عن طريق تنفيذ برامج ابتكارية.

وفي إطار استراتيجية التماسك الاجتماعي، تلتزم الحكومة الدومينيكية بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، لا يزال للأسباب الكامنة وراء الاستبعاد الاجتماعي وعدم المساواة أثر سلبي على التمتع الكامل بحقوق الأطفال والمراهقين. ووفقا لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، كان هناك تركيز عال للدخل والثروة في الجمهورية الدومينيكية، وكان لذلك أثر سلبي على التقدم في مجال التنمية البشرية. وتدرك الحكومة ذلك، وهي لذلك تعمل على تحسين الاستثمار الاجتماعي.

ولكفالة تحقيق الإنجازات المستدامة من الضروري تقديم الدعم الحكومي والمؤسسي في وضع وتنفيذ السياسات المالية وسياسات الإنفاق العام. كما يجب أن نراقب التدخلات الرامية إلى تحقيق نتائج هادفة.

وتخطط اللجنة الوطنية للعمل من أجل الطفل، وهي هيئة رائدة أتشرف برئاستها، لتركيز جهودنا في العام القادم على تصميم وتنفيذ نظام للمعلومات والرصد من أجل الأطفال. وكجزء من مواجهتنا للتحديات الرئيسية، من المهم أن تؤثر جميع السياسات العامة – ولا سيما السياسات الاقتصادية – على الأطفال والمراهقين تأثيرا إيجابيا على أساس احتياجاتهم الإنمائية، وما يحقق مصالحهم على أفضل وجه. ومن المهم بوجه خاص أن نزيد الاستثمار الاجتماعي وأن نعزز القدرات المؤسسية على المستويين الحكوميين المركزي والمحلي.

ولا تزال أولوياتنا تركز على تطوير آليات لنظام الحماية؛ ومضاعفة جهودنا لتحسين نوعية الحياة، وبخاصة

فيما يتعلق بنماء الطفل وبقائه؛ وتحسين نظام التعليم؛ وتوفير رعاية جيدة شاملة للأطفال حديثي الولادة؛ وزيادة الخدمات الاجتماعية الأساسية مع التركيز على الفئات الضعيفة، ولا سيما تلك التي تعاني من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ ومواصلة مكافحة إيذاء الأطفال وأسوأ أشكال عمل الأطفال، مع التركيز على احتياجات الأطفال الذين يعيشون في الشوارع؛ وزيادة تعزيز المشاركة.

وبالتحالف مع الوكالات التي تقدم التعاون، وعلى وجه الخصوص بتوجيه من البرنامج القطري للفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٢ بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة والدولة، ستواصل الجمهورية الدومينيكية سعيها من أجل تحقيق أهداف خطة العمل بشأن ''عالم صالح للأطفال''.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة مونتسيرات غيل تورني، وزيرة الصحة والرعاية الاجتماعية والأسرة والإسكان في أندورا.

السيدة غيل تورني (أندورا) (تكلمت بالإسبانية):أود أن أشارك في تقديم التعازي لضحايا الهجمات التي وقعت هذا الصباح في الجزائر ولأسرهم.

تولي إمارة أندورا أولوية عالية لحقوق الطفل في صوغ سياستنا العامة. ومنذ ست سنوات، شاركت بلادي بنشاط في حملة ''قل نعم من أجل الأطفال''، ومثلت أندورا على أعلى مستوى في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل في أيار/مايو ٢٠٠٢. واستمرارا للوفاء بالتزامنا بحقوق الطفل وبالتزاماتنا تجاه هذه المنظمة، يسرني أن أعلن أننا قدمنا مؤخرا التقرير الخاص بالتنمية في أندورا الذي يغطي السنوات الخمس الأولى من الاستراتيجية في إطار ''عالم صالح للأطفال''. ويشتمل التقرير على معالم مهمة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة هذه، مثل قانون بشأن الأطفال يجري وضعه الآن، وكذلك صياغة خطة عمل بشأن الطفل يجري وضعها بمساعدة اللجنة المشتركة بين أندورا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

وتتخذ أندورا خطوات مهمة أخرى لحماية حقوق الطفل. وترتبط تلك الخطوات بالأهداف الأربعة الشاملة المحددة في ''عالم صالح للأطفال''. أولا، إننا نعمل على تشجيع الأساليب الصحية للحياة. ويشكل تشجيع الصحة الغذائية والتمرينات البدنية أحد الأولويات التي نركز عليها في بلدنا.

في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، أجري عدد من الدراسات الاستقصائية عن صحة الطفل والعادات الغذائية لسكان أندورا، كان من نتيجتها أن قامت وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية والأسرة والإسكان، بالاشتراك مع وزارة التعليم، بإطلاق استراتيجية في هذا العام للتعريف بالعادات الصحية في الأكل وممارسة التمرينات الرياضية بين الأطفال. وتمثلت الإجراءات الأولية المنبثقة عن هذه الاستراتيجية في توزيع مواد تعليمية في المدارس والمكتبات والمؤسسات على الشباب. ونتوقع زيادة تطوير تلك الاستراتيجية خلال السنوات الخمس القادمة.

وتمثل مكافحة إدمان المخدرات، وبصفة خاصة بين صغار السن، إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه مجتمعاتنا. ولذلك السبب، قمنا في عام ٢٠٠٤ بتدشين خطة وطنية لمكافحة إدمان المخدرات. وفي العام الماضي، تحققت زيادة كبيرة في الأنشطة المضطلع بها بموجب الخطة، كما تحققت زيادة ملحوظة في عدد الأنشطة، بما في ذلك الحلقات الدراسية والمناقشات بين الأطفال والمهنيين العاملين معهم.

وفيما يتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، تشارك أندورا في الجهود المبذولة لمكافحة الإيدز، وفي عام ٢٠٠٤ أنشأنا

سجلا بدون ذكر هوية الأشخاص لتحديد العدد الراهن من حالات الإيدز في أندورا. ومع ذلك، فإننا نعلم أن الإجراءات الوقائية هي العامل الرئيسي، ولا سيما بين الشباب. ولذلك بدأت، في العام الماضي، وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية والأسرة والإسكان، بالاشتراك مع اللجنة المشتركة بين أندورا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والإدارات المحلية للشباب، في تنفيذ برنامج للحملات الوقائية العامة. وقمنا هذا العام بزيادة هذه الجهود بتوزيع مواد تعليمية وعقد حلقات دراسية مع المجموعات التي تعمل مع الشباب، من قبيل المعلمين والمدربين والمدربين الرياضيين. ويتمثل الهدف في أن يُنمي هؤلاء الأفراد قدراتهم اللازمة للرد على أسئلة الشباب فيما يتعلق بالإيدز، لكي يساعدوا بذلك على القضاء على المحظورات الرئيسية والمعلومات الزائفة المتعلقة بهذا المرض.

وبالمثل، أنشأنا موقعا على الشبكة العالمية، يوفر للشباب بلغة واضحة ومباشرة معلومات عن هذا المرض ويزودهم بعنوان يمكنهم الاتصال عليه دون تحديد هويتهم.

وتعزز إمارة أندورا دائما التعليم الجيد وتضمن باستمرار لكل الأطفال حتى سن ١٦ سنة الالتحاق بالمدارس. ويكفل قانون التعليم توفير التعليم المجاني والإلزامي للأطفال ما بين ست سنوات و ١٦ سنة.

وإنني لفخور، بأن أذكر هنا أن كل السكان من الأطفال من سن ٣ سنوات إلى ١٦ سنة ملتحقون بالمدارس. وأود أيضا أن أشدد على أن الهيكل التعليمي في أندورا متعدد التخصصات. وتتكون الشبكة التعليمية العامة من ثلاثة أنظمة تعليمية، وهي النظام التعليمي الإسباني، الديني والعلماني على السواء، والنظام التعليمي الفرنسي والنظام التعليمي الأندوري.

ويجب أن يكون التعليم الجيد هو الأداة الأساسية لحماية الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال والعنف. وفي عام ٢٠٠٤، وقّعت أندورا البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وفي عام ٢٠٠٥، قمنا بإصلاح القانون الجنائي حتى يتمشى مع البروتوكولين الاختياريين. وحددنا، ضمن تدابير أخرى، سن ١٨ بوصفها سن الرشد عند تقديم الأشخاص للمحاكمة. كما صنفنا في القانون أفعالا مثل بغاء الأطفال واستغلال الأطفال في إنتاج المواد الإباحية باعتبارها جرائم، ووضعنا سياسة للتدخل عندما يتعرض القصّر للخطر، تشمل كل الأفراد الذين يكونون على اتصال بالقاصر المعرض للخطر، بمن فيهم الأطباء، والمعلمون، والعاملون في مرافق رعاية الأطفال، وغيرها من المؤسسات. كما وضعنا آلية للتنسيق الفعال في هذا المجال.

أخيرا، أنشأنا فريقا متخصصا متعدد التخصصات لضمان حماية القصّر الذين يتعرضون للخطر. وفي أندورا، يبلغ تعداد سكاننا إلى ٠٠٠ ٨٣ نسمة، وعموما نعتقد أنه بالعمل في إطار الأفرقة، ومن خلال العمل معا على نحو وثيق، سيتوفر مزيد من الحماية للأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع تعرضهم للخطر.

وبالرغم من كل هذه التطورات، يجب أن نظل يقظين وألا نغفل عن الخطر. ويجب أن نستمر في العمل من أجل ضمان تطوير الاتفاقية والاستراتيجية، كما يجب أن نواصل تحسين الآليات القائمة. إن حماية حقوق الطفل وبناء عالم صالح للأطفال هدفان يجب ألا تفشل البلدان مطلقا في تحقيقهما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة صوفيا سيمبا، وزيرة تنمية المجتمعات المحلية والشؤون الجنسانية وشؤون الطفل في جمهورية تترانيا المتحدة.

السيدة سيمبا (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): يسر وفد بلادي أن يشارك في هذه الجلسة التذكارية العامة الرفيعة المستوى المكرسة لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. ونهنئ رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذا الاجتماع، ونتطلع إلى إجراء مداولات مفيدة توفر مزيدا من الرؤية في سعينا لجعل عالم صالح للأطفال حقيقة واقعة. كما نود أن نشكر منظمة الأمم المتحدة للطفولة على الدعم الذي قدمته في التحضير لهذا الاجتماع. ونؤيد البيان الذي أدلت به السيدة أليما ماهاما، وزيرة شؤون المرأة والطفل في غانا، بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي.

تولي حكومة جمهورية تترانيا المتحدة أهمية كبيرة لمشاركة الأطفال واستشارتهم بشأن مختلف القضايا التي تؤثر عليهم. ومن أجل التشديد على هذا الالتزام، يضم وفدنا بين صفوفه ثلاثة أطفال. وهكذا فإننا نرحب بعقد منتدى الطفل وبالفرصة التي تُمنح للأطفال لمخاطبة الجمعية. ومن الضروري أن نصغي إلى الأطفال، وأن نشاركهم ونعمل معهم من أجل تلبية حاجاتهم وشواغلهم.

وفي حين نستعرض تنفيذ ”عالم صالح للأطفال“، فإن ما يشجعنا، بوجه عام، إحراز بعض الإنجازات الملحوظة. وتحقق تترانيا تقدما في تنفيذ ”عالم صالح للأطفال“. وتشمل بعض إنجازاتنا الملحوظة زيادة التحاق الأطفال بالمدارس وتحقيق التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي. وقد مكّننا ذلك من الوصول إلى الهدف الإنمائي للألفية بشأن التعليم، قبل الموعد المستهدف في عام ٢٠١٥ بوقت كاف. وتتحسن صحة الأطفال تحت سن الخامسة نتيجة اتخاذ عدة مبادرات، بما في ذلك توفير المغذيات الدقيقة، بما فيها فيتامين ألف، وتنفيذ برنامج لبقاء الطفل وحمايته – وهو برنامج إنمائي – مثل توسيع نطاق برنامج التحصين، والإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة، ومنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من الأم إلى الطفل، والرضاعة الطبيعية، ومكافحة مرض الملاريا وعلاجه.

وقد صدّقت الحكومة على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الإضافيين – يتعلق أحدهما بمشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة، ويتعلق الآخر ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في إنتاج المواد الإباحية. والحكومة في طريقها إلى سن قانون شامل للأطفال يضمن إدراج التزاماتنا الدولية بشأن الأطفال في تشريعاتنا الوطنية.

ويزيد من تحسين رفاه الطفل وحقوقه تحسين القوانين، مثل قانون علاقات العمالة والعمل لعام ٢٠٠٤ الذي يتضمن، في جملة أمور، معايير منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال.

ما زال الفقر يشكل العنصر المقيد الكامن وراء العديد من الأوضاع غير المواتية التي يواجهها أطفال تترانيا، ووراء زيادة ضعفهم. ولذلك فإن كسر حلقة الفقر عامل حاسم، ويشكل تحديا رئيسيا يتعين التغلب عليه في سعينا لجعل تترانيا صالحة للأطفال.

وقد قمنا بإدماج أهداف وغايات التزامنا بعالم صالح للأطفال في النص الرئيسي للاستراتيجية الوطنية لتترانيا لتحقيق النمو والحد من الفقر، واستراتيجية زنزبار للحد من الفقر. وهاتان تشكلان الاستراتيجيات الجامعة لتخطيطنا الإنمائي الوطني، وستكفلان القيام برصد وتقييم المسائل المتعلقة بالطفل وتوفير الموارد لها.

لا يزال العنف ضد الأطفال، ولا سيما الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، من الشواغل الرئيسية لحكومتنا. ووضعت عدة تدابير لمكافحة العنف والاستغلال الجنسي ضد الأطفال، بما في ذلك سن قانون الأحكام الخاصة بالجرائم الجنسية، الذي يحدد العقوبة التي تُفرض على مرتكبي الجرائم الجنسية والعنف ضد الأطفال. وبذلنا الجهود

التشريعية وغير التشريعية لحماية الأطفال من أخطار العمل ومن أسوأ أشكال عمل الأطفال. وترحب تنزانيا بتعيين ممثل خاص معني بالعنف ضد الأطفال وتؤيده. ونعتقد أن ذلك سيضيف زخما جديدا إلى الجهود التي نبذلها على المستوى العالمي لمكافحة العنف ضد الأطفال.

وبالرغم من هذه الإنجازات، فإننا نواجه تحديات عديدة قبل أن نتمكن من ضمان إعمال حقوق جميع الأطفال في تنزانيا، ولا سيما أفقر الأطفال وأضعفهم. ونكرر تأكيد أهمية التعاون الدولي، وندعو إلى تحقيق الشراكة الدولية وتقديم المساعدات الدولية، بما في ذلك الإعفاء من الديون، لكي نعبئ الموارد المتاحة لمعالجة شواغل الأطفال ولنجعل العالم، ولا سيما تنزانيا، عالما صالحا للأطفال.

وفي تنزانيا، هناك التزام سياسي عال من جانب قيادتها بتنفيذ وتحقيق أهداف وغايات عالم صالح للأطفال. ومع ذلك، نشير إلى أنه ليس بمقدور الحكومات وحدها أن تجعل العالم صالحا للأطفال. وللشراكات والجهود التعاونية على جميع المستويات، مع غيرها من الحكومات والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وكذلك المنظمات الدولية، دور حتمي في سعينا من أجل تحسين رفاه الطفل.

وفي هذا الظرف، نود أن نعترف مع الامتنان بما تلقيناه من دعم من شركائنا الإنمائيين، وأصدقائنا، ومنظمات المجتمع المدني. ونحثهم على مواصلة دعمهم.

وأخيرا، تجدد حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة التزامها بتحقيق المفهوم المتمثل في بناء عالم، بل وتنزانيا، صالحين للأطفال. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي من أجل بلوغ تلك الغاية. وفي هذه الشراكة، يكتسي دور الأمم المتحدة أهمية حاسمة في توفير منبر للدعوة، ووضع معايير لحماية الأطفال وتقدمهم، وحشد الدعم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة فيرجيليا دوس سانتوس ماتابيلي، وزيرة المرأة وتنسيق الشؤون الاجتماعية في موزامبيق.

السيدة دوس سانتوس ماتابيلي (موزامبيق) (تكلمت بالبرتغالية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية بالانكليزية): بادئ ذي بدء، وباسم جمهورية موزامبيق وأصالة عن نفسي، أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في الإعراب عن أصدق التعازي لشعب الجزائر الشقيق على إثر المأساة التي وقعت في بلده صباح اليوم.

وتدل مشاركة موزامبيق في هذا الاجتماع الهام على تجديد التزام حكومتها بالمثل العليا للأمم المتحدة، وبمواصلة السعي إلى تعزيز وحماية حقوق الأطفال. ويبلغ عدد سكان موزامبيق حوالي ٢١ مليون نسمة، بمن فيهم ١١ مليون طفل. ولكفالة رفاه أولئك الأطفال، كثفت الحكومة الموزامبيقية جهودها لضمان تمكنيهم من الممارسة الكاملة لحقوقهم.

وفي عام ٢٠٠٥، دخل الدستور الجديد لجمهورية تنزانيا، الذي يحمي حقوق الأطفال بشكل لا لبس فيه، حيز النفاذ. واعتمدت الحكومة مشاريع قوانين بشأن حماية الأطفال، وإنشاء بيوت للقاصرين، والاتجار بالبشر. كما يشكل اعتماد قانون الأسرة ومدونة الأحوال المدنية، اللذين يمددان الموعد النهائي لتسجيل أفراد الأسرة مجانا، مثالا آخر على التزامنا في هذا المجال.

وفي ميدان التعليم، يسعدنا أن نبلغكم بتوسيع نطاق شبكة نظام المدارس لدينا، وزيادة التسجيل في المدارس، لا سيما بين صفوف الفتيات، وبالتحسن الذي طرأ على نوعية تعليمنا، الأمر الذي تحقق من خلال اعتماد استراتيجية لجعل أجواء المدارس جذابة للأطفال. ويشكل الإعفاء من رسوم التسجيل في المدارس الابتدائية أحد أهم التدابير التي

اتخذها الحكومة الموزامبيقية لكفالة حصول جميع الأطفال على التعليم.

وفي مجال الصحة، كان هناك تحسن في حصول الأمهات والأطفال على الرعاية الصحية نتيجة للتوسع في خدمات الرعاية الصحية، وزيادة وتحسين مرافق الولادة بمساعدة طبية، وتوفير خدمات إضافية للرعاية الصحية الشاملة للأطفال.

وأما في ما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، فنسلط الضوء على ما بُذل من جهود جبارة في مجال التوعية، فضلا عن المبادرات الرامية لمكافحة ومنع الوصم والتمييز المرتبطين بذلك المرض. وفي عام ٢٠٠٥، بدأنا بحملة عالمية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بغية تعزيز التقدم الذي أُحرز بالفعل.

ووافقت الحكومة الموزامبيقية مؤخرا على تقرير ثان بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، وسيُقدم للأمم المتحدة عما قريب.

وبينما نقيّم الجهود التي بُذلت منذ عقد الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، يشجعنا ما تحقق من نجاح بالفعل. وفي الوقت ذاته، نؤمن بأنه يجب علينا أن نضاعف جهودنا بغية تحقيق نتائج ملموسة ستحدث أثرا فوريا على حياة الأطفال. ومن واجبنا على نحو جماعي أن نحسّن تعاوننا من خلال برامج تمكّننا من كفالة رفاه الأطفال حتى يشعروا بأنهم جزء لا يتجزأ من المجتمع وأن مستقبلهم بأيديهم. ونحث الحكومات والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، على مضاعفة جهودها لكفالة حماية حقوق الأطفال، لا سيما الحق في البقاء والحماية والتقدم، فضلا عن مشاركة الأطفال في المسائل التي تهمهم بصورة مباشرة.

وفي الختام، أود أن أجدد التأكيد على التزام حكومة موزامبيق بتكثيف جهودها لكفالة أن يحقق جميع أطفال موزامبيق في يوم من الأيام حلمهم في العيش واللعب والدراسة في عالم ينعم بالسلام والازدهار، لا مجال فيه للجوع والفقر والحرمان والأمية، عالم لا يفتقر إلى المدارس والمستشفيات والمياه الصالحة للشرب والإسكان، عالم خال من العنف لا يتعرض فيه القاصرون للإيذاء والاستغلال الجنسيين. وعلى ذلك المنوال، سيكون بمقدور أبنائنا الترعرع في عالم صالح للأطفال بصورة متزايدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة فيكتورينا إسبينولا دي رويز دياز، وزيرة شؤون الطفل والمراهق في باراغواي.

السيدة إسبينولا دي رويز دياز (باراغواي) (تكلمت بالإسبانية): تشكل الأهداف الإنمائية للألفية أساس الأهداف الوطنية لباراغواي على النحو الذي ترد به في خطتنا لعام ٢٠٠١ المعنية بالنمو القائم على العدل، واستراتيجيتنا الوطنية للحد من الفقر وأوجه عدم المساواة. وقد صاغت باراغواي سياستها الوطنية المعنية بالطفل والمراهق بمشاركة من المجتمع، وبسبب الحاجة إلى استئصال الفقر وأوجه التفاوت، من خلال تعزيز وضمان التعبئة الاجتماعية لمكافحة الأسباب الهيكلية للفقر. ويتطلب ذلك من الدولة الاضطلاع بدور مختلف يروم كفالة مستويات مقبولة من الجودة لدى توفير الخدمات، بغية تنفيذ الاستراتيجيات المحددة في خطة العمل الوطنية المعنية بالأطفال.

ولدينا أيضا خطتان قطاعيتان: خطة وطنية لمنع واستئصال عمل الأطفال وحماية المراهقين في أماكن العمل، وخطة وطنية لمنع واستئصال الاستغلال الجنسي للفتيان والفتيات والمراهقين والمراهقات، اعتُمدتا معا بمرسوم.

كما أن لدينا قائمة بأشكال خطيرة لعمل الأطفال، تكمل القانون رقم ٠١/١٦٥٧ لعام ٢٠٠١، الذي صادقت من خلاله جمهورية باراغواي على الاتفاقية رقم ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية.

وفي ٣١ أيار/مايو من كل سنة، تحتفل باراغواي بيوم وطني لمكافحة عمل الأطفال والمراهقين وإيذائهم والاعتداء الجنسي عليهم. وبالمثل، في عام ٢٠٠٦، اعتمدنا القانون ٠٦/٢٨٦١ الذي يمنع الاتجار بالمواد الإباحية ونشرها لأغراض تجارية أو غير تجارية باستخدام الصور أو أي شكل من أشكال تمثيل القاصرين أو الأشخاص المعاقين. كما اعتمدنا القانون ٠٦/٣١٥٦، بتعديل المادتين ٥١ و ٥٥ من القانون ٨٧/١٢٦٦، بشأن السجل المدني، للسماح بالتسجيل المجاني لجميع الأطفال في إطار الخطة المعنية ببطاقة التسجيل والهوية الوطنية من أجل إزالة العقبات القائمة. وهكذا، يمكن للأطفال ممارسة حقهم في حمل هوية وبالتالي اسم، وتكوين أسرة، والحصول على جنسية، وحقهم في أن يفتخروا بانتمائهم إلى باراغواي.

وتشكل المبادئ المحددة في اتفاقية حقوق الطفل الأسس التي تستند إليها المادة ٥٤ من الدستور الوطني الساري حاليا، وهو ينص على التزام الأسرة والمجتمع والدولة بضمان نماء الطفل على نحو متناسق وشامل وقدرته على التمتع الكامل بحقوقه.

ويشكل النظام الوطني المعني بتوفير الحماية الكاملة لحقوق الطفل والمراهق وتعزيزها جزءا من مجموعة جيدة التنسيق من الهيئات المختصة المكلفة بإعداد السياسة الوطنية في هذا الصدد ورصد تنفيذها لضمان تمتع الأطفال والمراهقين بكامل حقوقهم في باراغواي. ويحكم هذا النظام البرامج والإجراءات ويجمع بينها على الصعيد الوطني والإداري وصعيد البلديات وفقا للقانون ١٦٨٠: قانون الطفولة والمراهقة.

ويتمثل أحد الجوانب الهامة في مشاركة الأطفال والمراهقين في الأمور المتعلقة بممارسة حقوقهم والتمتع بها من خلال مجالس وطنية وإدارية وبلدية للأطفال والمراهقين، ومن خلال المؤتمرات الدولية والمنتديات على الصعيد الوطني وصعيد الإدارات والبلديات، سواء كأعضاء في كل من هذه الهيئات أو في إطار شبكة أمريكا اللاتينية للأطفال والمراهقين. ومن الاستراتيجيات المحددة في السياسة الوطنية للعمل من أجل الأطفال إقامة تحالفات استراتيجية لإشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، لتحقيق التعاون الدولي بغية مواجهة التحدي الرئيسي المتمثل في تحسين الأوضاع المعيشية لسكان باراغواي، بزيادة الاستثمار على نحو مستدام في البرامج الاجتماعية في عام ٢٠٠٦. وبهذه الطريقة يتوقع أن يبلغ حجم الاستثمارات في البرامج الاجتماعية لعام ٢٠٠٨ ما يوازي ٥٠ في المائة من ميزانية البلد الخاصة بالنفقات الحكومية العامة.

ويجري على قدم وساق تنفيذ برامج الأطفال والمراهقين التي تقيمها وزارة الصحة العامة والرفاه الاجتماعي، ومن بينها برنامج للرعاية المتكاملة من أمراض الطفولة الشائعة، يشمل جوانب متعلقة بنماء الأطفال وتطورهم، وبرنامج موسع للتحصين. وهذا يتيح لباراغواي أن تنفذ التزامها نحو المؤشرات المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالحد من معدلات وفيات الأطفال الرضع والأمهات. ونرجو أيضا أن نوفر ٩٥ في المائة تغطية في خطتنا الوطنية للتحصين. وبالمثل، يجري التعامل مع وفيات الأمهات من خلال خطة وطنية للصحة الجنسية والإنجابية يتمثل هدفها الاستراتيجي في تحسين الصحة الجنسية والإنجابية لسكان باراغواي من خلال سياسات وبرامج ومشاريع شاملة ومستدامة تكفل الرعاية الشاملة للفرد

والمجتمع، مع التركيز على الحقوق والجودة واحتياجات الجنسين والمساواة. وضمن إطار هذه الخطة، بدأنا في تنفيذ برنامج ''الأمومة الآمنة'' الذي يركز على تنظيم الأسرة وعلى توفير مجموعات الولادة.

ولضمان الاستدامة البيئية، لدينا هدفان مرتبطان بالبيئة، ويتعلقان بالماء والصرف الصحي. ونركز كذلك حاليا على مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز. وتركز الجهود الوطنية سواء في القطاع العام أو في المجتمع المدني المنظم على تحسين سبل الحصول على العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية وتوسيع نطاق تغطيته. ويوفر البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز الذي تضطلع به وزارة الصحة العامة والرفاه الاجتماعي الاستثمار في الوقاية والرصد والتقييم والمتابعة، ومن جوانبه الهامة لمواجهة هذا التحدي العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية والوقاية.

ولا بد أن أشير أيضا إلى فرع باراغواي من تحالف ''أحب الحياة''، الذي يكمل الحملات العالمية ''دروس للحياة وإنقاذ الأرواح''، ويضم بعض منظمات الدولة في باراغواي والمنظمات غير الحكومية والكنائس والمجتمع المدني والأعمال التجارية، والتعاون مع متطوعي الأمم المتحدة. ويتمثل الهدف هنا في تنفيذ برنامج ١×١٠٠، وهو استراتيجية تثقيفية للأزواج لإنشاء شبكات لها وكلاء متعددون من الأحداث. ويشكل هذا البرنامج أحد المحاور الرئيسية لاستراتيجية البلد الرامية إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وفيما يتعلق بالإجراءات الرامية إلى تحسين نوعية التعليم وصولا إلى تعميم التعليم الابتدائي للجميع، جعلت وزارة التربية والثقافة من سياسات الدولة هدف ضمان زيادة عدد المقيدين من الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة والمرحلتين الابتدائية والإعدادية. ومن الأهداف الأخرى ذات الصلة التي تعتزم حكومة باراغواي تنفيذها استئصال الأمية بين أفراد السكان من الأعمار ١٥ فما فوقها، بغية تطوير الإجراءات المنصوص عليها في الخطة الوطنية لمحو الأمية ٢٠٠٤-٢٠٠٨.

وتقوم وزارة التربية والثقافة بتنفيذ إصلاح التعليم كسياسة للدولة، وذلك بزيادة الانتظام في المدارس على مستويات الحضانة والابتدائي والإعدادي، وهو في المناطق الريفية يتجاوز إلى حد كبير الانتظام في المناطق الحضرية، نتيجة لطلبات الأسر عليه في المجتمعات المحلية، ذلك أن مؤسسات القطاع العام ترعى أكبر نسبة من أفراد المجتمع المدرسي.

وأود أن أشير أيضا إلى أن زيادة الالتحاق بالنظام التعليمي سمحت لنا برفع متوسط عدد سنوات الدراسة والحد من معدلات الأمية، الأمر الذي نواجه به التحديات الرئيسية التالية: تعميم التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة والحلقة الثالثة من المرحلة الابتدائية، واستدامة توفير التعليم في المدرسة الإعدادية، والحد من معدل الرسوب، خاصة على مستوى المدرسة الابتدائية، والحد من معدل التسرب في الحلقة الثالثة من المدرسة الابتدائية وفي المدرسة الإعدادية، وزيادة تحصيل الطلاب وأدائهم، والنهوض بجودة التعليم المقدم على جميع المستويات وكفاءته وإنصافه.

ومن الجوانب الأخرى الهامة المساواة بين الجنسين في الإلمام بالقراءة والكتابة والبرامج التي تسهم في تحسين الأوضاع اللازمة لتعليم الأولاد والبنات في أشد القطاعات فقرا.

وفيما يتعلق بتوفير الحماية من الإيذاء والاستغلال والعنف، تعد باراغواي إجراءات لزيادة الوعي بالعنف في برنامج الحكومة ومن ثم تعزيز ثقافة المعاملة السليمة، وفقا

لمعايير حقوق الإنسان الخاصة بالأطفال والمراهقين، وبتنفيذ البرامج التي تركز على التوعية والإدراك في نطاق الأسرة والمدرسة والمجتمع.

وقد عززنا الشبكات لتوفير الرعاية الشاملة الجيدة التوقيت القائمة على الاحترام والمتسمة بالكفاءة، لنتجنب أساسا تكرار التعرض للإيذاء في جميع الحالات. كما أنشأنا برنامجا يطلق عليه ”المساعدة الهاتفية“ يزود البنات والأولاد والمراهقين بالإرشاد الهاتفي المجاني المتخصص في المشورة البدنية والقانونية في حالة إساءة المعاملة أو الإيذاء الجنسي أو الاستغلال الجنسي أو في العمل أو غير ذلك من انتهاكات حقوق الطفل، فضلا عن توفير أذن صاغية متعاطفة تستمع إلى شواغلهم الناجمة عن تجارب الحياة اليومية.

وبالاتفاق مع بعض المنظمات الدولية، أنشأنا أيضا صفحة بالويب www.paraguayosdesaparecidos.com لتيسير البحث عن سكان باراغواي المختفين، ونظمنا حملة يطلق عليها ”البطاقة الحمراء لمن يسيئون المعاملة“. وكل هذا تم عمله بالتعاون مع المجتمع المدني والتعاون الدولي، وخاصة مع منظومة الأمم المتحدة، التي يستحق فيها تعاون اليونيسيف المستمر الدائم الوجود منا التقدير. وبالمثل، نقوم بتطبيق برامج في مختلف المدن للوقاية وتوفير الرعاية الشاملة للأطفال والمراهقين من ضحايا الاستغلال التجاري الجنسي للأطفال. لقد استحدثنا شبكات إنترنت وطنية ومجتمعية للحماية من سوء معاملة الأطفال وجميع أنواع استغلالهم.

لقد قررت التحديات هيكلية سياسات العمالة والنمو الاقتصادي، وأدت إلى توفير قدر أكبر من الموارد للقطاعات البالغة الضعف، ومنها فئات السكان الأصليين وسكان الريف. وقد استطعنا قياس الكفاءة وإدارة برامج أولوياتنا بشكل أفضل، فيما نحن نقيّم الأثر الناجم وفقاً لالتزام باراغواي بمواصلة التقدم في سياساتها، وخططها، ومشاريعها وبرامجها الإنمائية، التي تستجيب بكفاءة للتحدي المتمثل في ضمان حقوق الأطفال. وفي الوقت نفسه، يقوم بلدي بتأمين التنمية الشاملة، والمساواة، والرعاية الصحية، والتعليم والحماية الاجتماعية، بهدف بناء باراغواي صالحة للأطفال والمراهقين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة هاجيا ساوداتو بونغوندو، وزيرة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية في نيجيريا.

السيدة بونغوندو (نيجيريا) (تكلمت بالانكليزية): قبل أن أدلي ببياني، اسمحوا لي أن أعرب، باسم حكومة نيجيريا وشعبها، عن تعاطف نيجيريا العميق مع شعب الجزائر، بعد التفجير الذي أزهق أرواح العديد من الجزائريين الأبرياء. عسى لتلك الأرواح التي فارقتنا أن ترقد بسلام.

لقد كان من دواعي السرور حقا، رؤية رئيس الجمعية العامة يترأس هذا الاجتماع التذكاري الرفيع المستوى، المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. وباسم حكومة نيجيريا وشعبها، أهنئ السيد كريم والمكتب بأكمله، على انتخابهم لتوجيه شؤون الجمعية. وإنني مقتنعة بأن السيد كريم بما يتمتع به من ثراء في الخبرة والكفاءة، سيصلان هو ومكتب الجمعية بمجريات هذه الجلسة الاستثنائية إلى النجاح.

سيركّز بياني بشكل أساسي على بنود جدول أعمال هذه الجلسة الاستثنائية بشأن الأطفال. ومن الطبيعي أن يكون توجّه مداولاتنا وثيق الصلة بي، بوصفي أُمّاً. ووفد بلدي يؤيد توجّه الرؤى الأفريقية بشأن الأطفال، التي سبق أن عرضتها معالي السيدة أليما مهاما، وزيرة شؤون المرأة والطفل في جمهورية غانا، التي مثّلت باقتدار رئيس الاتحاد الأفريقي.

تعتقد نيجيريا أن بقاء البشرية في المستقبل يعتمد على مدى فعالية الحكومات في تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى وقاية الأطفال، وتغذيتهم، وتعليمهم وحمايتهم من مهد الطفولة إلى سن المراهقة. حقا، ذلك هو السبب الذي جعل نيجيريا تنضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في اعتماد إعلان وخطة عمل بشأن الرفاه العام للأطفال وحماية حقوقهم، في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل عام ١٩٩٠.

أعادت نيجيريا أيضا تأكيد التزامها بإقامة عالم صالح للأطفال، وبالأهداف الاستراتيجية التي جرى تحديدها في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، لتحسين حالتهم في جميع أنحاء العالم. وعلى المستوى الإقليمي، ليست نيجيريا مجرّد موقّع على ميثاق الاتحاد الأفريقي بشأن حقوق الطفل ورفاهه فحسب، ولكنها أيضا تؤيد الموقف الأفريقي العام بشأن جعل أفريقيا صالحة للأطفال.

لقد أثبتت نيجيريا عزمها على تحقيق الأهداف المذكورة في الوثيقة الختامية، باستيعابها أحكام اتفاقية حقوق الطفل في قوانينها الوطنية، وذلك باعتماد قانون حقوق الطفل النيجيري في تموز/ يوليه ٢٠٠٣. فقد اعتمدت ذلك القانون ١٩ ولاية من ٣٦ ولاية في الاتحاد النيجيري. وسنّ عدد من الولايات قوانين محددة لحماية حقوق الأطفال. وجرى أيضا تبسيط قانون حقوق الطفل وترجمته إلى اللغات النيجيرية الرئيسية لتسهيل الدعوة له وتعميمه. وتم إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في الخطة الإنمائية المتوسطة المدى لنيجيريا، التي نسميها ”نيدز“. وهذه المبادرات تطمح إلى إيجاد حالة دائمة التحسن للطفل النيجيري حاضرا ومستقبلا.

وفي ما يتعلق بحصول الأطفال على التعليم، أُعيد إطلاق مشروع لتعميم التعليم الأساسي. وارتفعت نسب إنهاء المرحلة الابتدائية، حيث بلغت ٩٤ في المائة عام ٢٠٠٤. وجرى توسيع مرحلة التعليم الأساسي الإلزامي، لتشمل المدارس الإعدادية.

أما في ما يتعلق ببلاء فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، فإن التزام نيجيريا بمكافحة هذا الوباء لا جدال فيه. لقد أطلق البلد حملة عالمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بعنوان ”اتحدوا من أجل الأطفال، اتحدوا في مواجهة الإيدز“، بغية إعادة تركيز جدول الأعمال العالمي بشأن فيروس الإيدز على الأطفال. وقد وفرت هذه المبادرة منبراً آخر للبرامج الملحّة والدائمة، وللتأييد وجمع التمويل للحدّ من أثر فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب على الأطفال، ووقف تفشّي هذا المرض. والواقع أن الحملة وفرت إطاراً للتركيز على الطفل في برامج قطرية، تُحدث الآن فرقاً في حياة الأطفال، وفي معدلات الأعمار المتوقعة لأولئك المصابين منهم بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب. وتعكف نيجيريا اليوم على سنّ تشريع يعتبر الوصم والتمييز وانتهاك حقوق الإنسان للمصابين بفيروس الإيدز، جرماً يعاقب عليه القانون.

لقد أُطلقت خطة عمل بشأن الأيتام والأطفال الضعفاء، تستند إلى خطة عمل ”عالم صالح للأطفال“. وتعمل الحكومة في شراكة مع وكالات التنمية الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين، لتوفير الرعاية الصحية والدعم التعليمي للأيتام والأطفال الضعفاء في البلد. وهناك نظام مشروط لتحويل الأموال نقداً، يكفل أيضا حصول أطفال الأسر الفقيرة على التعليم الأساسي.

وتعمل نيجيريا في شراكة مع وكالات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين، لتنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال. ويجري نشر هذه الدراسة في أوساط المجتمع المدني لضمان اتخاذ نهج متعدد الأبعاد

لمجابهة العنف ضد الأطفال. ويجري تعزيز القدرة على إنفاذ القانون، لتمكين وكلاء إنفاذه من معالجة الحالات التي تشمل الأطفال الخارجين على القانون.

ولإنهاء موجة الاتجار بالأطفال، سنّت نيجيريا قانون إنفاذ وتطبيق قانون (حظر) الاتجار بالأشخاص عام ٢٠٠٣. كما أنشأ القانون الوكالة الوطنية لحظر الاتجار بالأشخاص، المكلَّفة بمسؤولية التدقيق في بلاء الاتجار بالبشر وعمالة الأطفال. ودخلت نيجيريا في اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف لكبح الاتجار بالأطفال عبر الحدود.

وفي ما يتعلق بضرورة إشراك الأطفال في المسائل التي تهمهم، جرى تعميم البرلمان الوطني للأطفال، الذي أُطلق عام ٢٠٠٠، في جميع ولايات الاتحاد وفي أراضي العاصمة الاتحادية. وهذا المنبر يضمن قدرة الأطفال على المشاركة في المساقات والبرامج القطرية، والإقليمية والدولية المتعلقة ببقائهم، ونمائهم وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهم وأمنهم.

وعلى الرغم من ذلك التقدم، لا تزال الحكومة تواجه تحديات كثيرة. ويجب الاكتفاء بذكر بضعة أمثلة منها هنا، بسبب قيود الوقت: النسبة العالية غير المقبولة من وفيات الرضّع والأطفال دون سن الخامسة؛ والفقر وعواقبه؛ والتحدي المتمثل في توفير البنى التحتية لتعميم التعليم الأساسي والمدرسة الإعدادية؛ والاتجار بالأطفال والرضع؛ والتحدي المتمثل في فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب وآثاره المدمرة وفي الدعم اللوجستي والمساعدة التقنية.

وأخيراً، تطلب حكومة بلدي إلى المجتمع الدولي والشركاء في التنمية تعزيز المزيد من الشراكة الوثيقة مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لرصد التقدم المحرز منذ الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل لعام ٢٠٠٢. وهذا سيمكّننا حتماً من توفير استجابة على أوسع نطاق ممكن. وإننا نوجه امتناننا إلى الوكالات الشريكة في التنمية ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما اليونيسيف، على تعاونها مع نيجيريا بشأن المسائل المتعلقة بالأطفال. ومن نافلة القول، طبعاً، أن تحقيق أهداف إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ من جهة، وتحقيق الأهداف المحددة لـ ”عالم صالح للأطفال“ من جهة أخرى، يعزز كل منهما الآخر. فلنحاول البحث عن حلول عملية وملحّة للمشاكل التي تواجه أطفالنا؛ لأننا بذلك نبني عالما صالحاً للأطفال حقا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيث سام هينغ، وزير الشؤون الاجتماعية وإعادة تأهيل قدامى المحاربين والشباب في كمبوديا.

السيد سام هينغ (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية): باسم حكومة كمبوديا الملكية، يسرنا جدا أن نكون هنا لنتبادل الخبرات في تنفيذ خطة عمل ”عالم صالح للأطفال“ (القرار دأ-٢/٢٧، المرفق). كما أود الإعراب عن الشكر للجمعية العامة، والأمم المتحدة واليونيسيف على جهودها لعقد هذه الجلسة.

لقد ذُكرت الحقوق الأساسية الأربعة للطفل في البرنامج السياسي لحكومة كمبوديا الملكية. ويجرى تعزيز مسائل الأطفال على المستويات الوطنية والمجتمعية، بأنشطة تعزيز شبكات حماية الأطفال لدعم الضعفاء منهم، على النحو الوارد في خطط كمبوديا الوطنية والقطاعية، وفي وثيقة ”كمبوديا صالحة للأطفال“، بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في كمبوديا، وبلوغ أهداف ”عالم صالح للأطفال“.

إنني سأذكر هنا بعض النتائج. ففي تعزيز الحياة الصحية – من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥، كان هناك انخفاض حاد في نسب وفيات الرضّع والأطفال دون سن

الخامسة من ٩٥ في المائة إلى ٦٦ في المائة، ومن ١٢٤ إلى ٨٣ في الألف من المواليد، وفي مجمل حالات الحمل من ٤ إلى ٣,٤ في المائة. وارتفعت نسبة الولادات التي تشرف عليها كوادر صحية ماهرة. والتي تحصل على تغطية الرعاية بعد الولادة. كما ارتفعت نسبة وصول المياه المأمونة إلى البيوت بمقدار ١٦ في المائة، ونسبة استخدام الملح المعالَج باليود بمقدار ٥٩ في المائة.

وفي مجال توفير التعليم الجيد النوعية، تم تحقيق تحسّن في محو الأمية، وفي نسب القبول في المدارس، ونسب إنهاء المرحلة الابتدائية. فقد بلغت نسبة الملتحقين بتلك المرحلة ٩١,٣ في المائة. وبلغت نسبة الالتحاق بالمرحلة الإعدادية ٣١,٣ في المائة، بينما بلغت نسبة من يكملون الصف التاسع ٢٦,٥ في المائة؛ وانخفض، بنسبة ٧ في المائة عدد الأطفال الذين لا يزالون خارج المدرسة، ممن أعمارهم بين ٦ سنوات و ١٤ سنة. وشهدت الفوارق بين الجنسين في التعليم بعض التحسن. فكانت هناك زيادة في نسبة الفتيات إلى الفتيان في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي الأدنى والأعلى، وفي التعليم العالي.

وفي مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، انخفضت نسبة الإصابة بهذا الفيروس لدى البالغين من ٣ في المائة إلى ١ في المائة؛ واتسع نطاق خدمات المشورة والفحوصات في هذا المجال من ٣٥ موقعا إلى ١٠٦ مواقع، وارتفع عدد المراكز التي تقدم خدمات الوقاية ضد انتقال العدوى من الأم إلى الطفل من مركزين إلى ٥٤ مركزا.

وفي الحماية من سوء المعاملة، والاستغلال والعنف، بلغت نسبة تسجيل الولادات عام ٢٠٠٤ ما مجموعه ٩٠ في المائة. وتم توفير الحماية، وإعادة التأهيل والتمثيل القانوني للأطفال الضحايا. كما كانت هناك زيادة في عدد الاعتقالات السنوية للمشتبَه بأنهم يتاجرون بالجنس، وفي عدد الضحايا الذين تم إنقاذهم.

وفيما يتعلق بالإصابات بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، أدت حملة التوعية بشأن تلك الألغام إلى انخفاض عدد الإصابات من ٨٥٠ إلى ٤٥٠ إصابة، منها ٣٠ في المائة من الأطفال.

وخلاصة القول، إنه على الرغم من كون كمبوديا تحقق تقدما، فإنها لا تزال تواجه تحديا في المجالات المتعلقة بالأمن الغذائي، والحد من الفقر، ونسب مواصلة التعليم، ومنع انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب من الأم إلى الطفل، ووفيات الأمومة، وتعميم المنظور الجنساني وحماية الأطفال. لذا، فإنه لكي تحقق كمبوديا أهدافها الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وتصبح بلدا صالحا للأطفال، يجب عليها أن تدعم وتسرّع الجهود الوطنية في هذه المجالات بالتعاون مع الشركاء الدوليين والمحليين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.